معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

قطاع الخدمات الفلسطيني:
بنيته وأثره الاقتصادي

بلال الفلاح

2013

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Structure of the Palestinian Services Sector and Its Economic Impact

Belal Al-Falah

2013

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

قطاع الخدمات الفلسطيني:
بنيته وأثره الاقتصادي

د. بلال الفلاح

2013

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

جواد ناجي، جهاد الوزير، رجا الخالدي، سمير حليلة (أمين الصندوق)، صبري صيدم، غسان الخطيب (الرئيس)، لانا أبو حجلة، لؤي شبانة (أمين السر)، ماجدة سالم، محمد مصطفى، نافذ الحسيني، نبيل قسيس، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2013 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps/

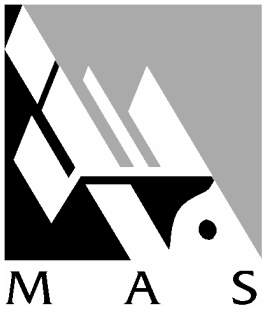

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

قطاع الخدمات الفلسطيني:
بنيته وأثره الاقتصادي

د. بلال الفلاح

2013

قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي

الباحث: د. بلال الفلاح

المراجعة والتقييم: د. محمود الجعفري
د. نعمان كنفاني

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA) – البنك الأسلامي للتنمية (IDB) – صندوق الاقصى

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2013
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

ISBN 978-9950-374-39-3

تقديـــــــم

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب توسع قطاع الخدمات وتعاظم دوره من حيث التشغيل ومن حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وتوضح الدراسة أن توسع هذا القطاع يختلف جوهرياً في أسبابه واتجاهاته عن توسع قطاع الخدمات في الاقتصادات المتقدمة وفي الاقتصاد العالمي بشكل عام، الذي شكل مظهراً من مظاهر الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة. وفي الاقتصاد الفلسطيني ترافق توسع دور قطاع الخدمات مع ترسخ دور وأهمية فروع الخدمات التقليدية: التجارة والنقل والمواصلات وخدمات التوزيع، بينما ظلت فروع الخدمات الجديدة المرتبطة بقطاع المعلومات والاتصالات ذات مساهمة محدودة رغم تطورها الكبير خلال السنوات الأخيرة.

تُشكل هذه الدراسة واحدة من الدراسات القليلة التي تناولت قطاع الخدمات الفلسطيني، وهي تقدم إضافة مهمة حول خصوصية تطور هذا القطاع، وأبرزت الكثير من المعلومات التي تثير انتباه صانعي السياسات والمهتمين بمستقبل الاقتصاد الفلسطيني إلى ضرورة تحفيز النمو نحو فروع الخدمات المتقدمة الضرورية لنقل الاقتصاد الفلسطيني نحو آفاق جديدة، كما أن الدراسة أثارت العديد من الأسئلة التي تستوجب متابعة البحث فيها.

مع إنجاز هذه الدراسة أود أن أشكر فريق البحث ومراجعي الدراسة ومناقشيها، الذين قدموا ملاحظات هامة أسهمت في تطويرها، كما أتقدم بجزيل الشكر للمصرف العربي للتنمية في إفريقيا والبنك الإسلامي – صندوق الأقصى على تمويل هذه الدراسة التي تشكل إحدى دراسات برنامج أبحاث أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية.

د. سمير عبد الله
المديـــر العـــــام

المحتويـــــــات

1- مقدمة	1
2- أهداف الدراسة	7
3- تعريف قطاع الخدمات	11
4- مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني- 2012	13
5- هيكلية قطاع الخدمات الفلسطيني	15
6- التطور التاريخي لقطاع الخدمات الفلسطيني	19
7- التأثير غير المباشر للعمالة في قطاع الخدمات	35
8- العلاقة بين الاختلالات الاقتصادية والتوسع في قطاع الخدمات التقليدية	39
9- أداء قطاع الخدمات الفلسطيني: العلاقة بين توسع الخدمات التقليدية وإنتاجية العمال	43
10- الخاتمة والتوصيات	49
المراجـــــع	53

قائمة الجداول

جدول 1: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي والتوظيف حسب القطاعات الخدمية للأراضي الفلسطينية لعام 2012 17

جدول 2: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (للأسعار الثابتة لعام 2004) للضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ما بين عام (1994–2012) 31

جدول 3: مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف للضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ما بين عام (1995–2012) 33

جدول 4: تقدير مرونة التوظيف غير المباشر لقطاع الخدمات الفلسطيني (1999–2011) 37

جدول 5: تأثير البطالة على التوظيف في القطاع العام (1999–2012) 42

جدول 6: نمو إنتاجية العمال للأراضي الفلسطينية (1998–2009) 46

قائمة الأشكال

شكل 1: مساهمة القطاعات الأساسية في الإنتاج والتوظيف (1968-1993) 20

شكل 2: نسبة الاستيراد من قيمة الناتج المحلى الإجمالي للأراضي الفلسطينية للفترة ما بين عام (1968-1986) 22

شكل 3: مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2004) للضفة الغربية للفترة ما بين عام (1994-2012) 25

شكل 4: نسب التوظيف حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية للضفة الغربية للفترة ما بين عام (1995-2012) 26

شكل 5: مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2004) لقطاع غزة للفترة ما بين عام (1994-1995) 27

شكل 6: نسب التوظيف حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية لقطاع غزة للفترة ما بين عام (1995-2012) 28

الملخص التنفيذي

شهد الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن الماضي نموا متسارعاً في أنشطة الخدمات، حيث ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 55٪ في عام 1977 إلى 70٪ في عام 2007. ويظهر هذا النمو بشكل جلي من خلال التغير البنيوي لاقتصاد العديد من البلدان باتجاه اقتصاد قائم على النشاط الخدمي. وقد تناولت العديد من الدراسات الأثر الاقتصادي لتوسع قطاع الخدمات، حيث أظهرت أن هذا التأثير يعتمد بالأساس على بنية (نوع) الأنشطة الخدمية. إذ ارتبطت التنمية الاقتصادية بالتوسع في الخدمات الحديثة، والتي تشمل خدمات الانتاج خاصة في قطاعي الأعمال والخدمات المالية. وفي هذا الإطار توصلت العديد من الأبحاث إلى أن نمو الإنتاجية الكلية للاقتصادات القائمة على الخدمات يرتبط ارتباطا ايجابياً بمقدار مساهمة الخدمات الحديثة مقابل الخدمات التقليدية (الاجتماعية والشخصية والتوزيع). كذلك شهدت الاقتصادات التي تعتمد على الخدمات الحديثة نموا سريعا في الإنتاجية مقابل تباطؤ في نمو الاقتصادات القائمة على الخدمات التقليدية.

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بكونه اقتصاد خدمي. ففي عام 2012 أسهم قطاع الخدمات بنسبة 57٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و62٪ من إجمالي العمالة. أما على الصعيد المناطقي، فتظهر البيانات أن اقتصاد غزة يعد أكثر اعتمادا على أنشطة الخدمات إذ تساهم بـــ 62٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 56٪ للضفة الغربية. كما يوظف قطاع الخدمات 77٪ من مجموع العمالة الغزّية مقابل 55٪ في الضفة الغربية. ولا شك أن هيمنة قطاع الخدمات على النشاطات الاقتصادية تثير تساؤلات كثيرة حول قدرة هذا القطاع على تعزيز النمو الاقتصادي الفلسطيني، لاسيما في ضوء انكماش مساهمة القطاعات الأخرى، وخاصة قطاع الصناعة.

يسعى هذا البحث بشكل رئيسي إلى استكشاف بنية (نوع) قطاع الخدمات الفلسطيني من حيث مدى اعتماده على الخدمات الحديثة (خدمات الإنتاج) وتشمل خدمات الأعمال والخدمات المالية، وخدمات الأنشطة العقارية مقابل الخدمات التقليدية والتي تضم خدمات

التوزيع والخدمات الشخصية والاجتماعية (الحكومية). وفي هذا الإطار، تسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين بنية الخدمات والتنمية الاقتصادية. أما الهدف الثاني فيتمثل في التعرف على أسباب توسع هذا القطاع ومدى ارتباط ذلك بالتشوهات الاقتصادية التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي. وأخيرا، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء قطاع الخدمات الفلسطيني اقتصادياً، وتحديدا تأثيره على الإنتاجية الكلية.

تشير بيانات الحسابات القومية والقوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية قائم إلى حد كبير على الخدمات التقليدية، والتي أسهمت في عام 2012 بحوالي 85٪ من حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي واستوعبت ما نسبته 98٪ من إجمالي العمالة في هذا القطاع. كما وجدنا أن بنية الخدمات التقليدية تختلف حسب المنطقة. ففي قطاع غزة، تهيمن الخدمات الاجتماعية على ما نسبته 60٪ من إنتاج قطاع الخدمات بينما ساهمت خدمات التوزيع بـــ 21٪. أما في الضفة الغربية، فتأتي خدمات التوزيع في المقام الأول (بنسبة 46٪) تليها الخدمات الاجتماعية (بنسبة 32٪). بالنسبة للخدمات الشخصية، فتتشابه مساهمتها في الإنتاج في الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع 5%. أما بالنسبة للعمالة، فتستوعب الخدمات الاجتماعية حوالي 59٪ من إجمالي العاملين في قطاع الخدمات في قطاع غزة مقابل 31٪ لخدمات التوزيع. أما في الضفة الغربية، فتستوعب الخدمات التوزيعية ما نسبته 41٪ مقابل 39٪ للخدمات الاجتماعية. وبخصوص الخدمات الشخصية، فتساهم بحوالي 18% من العمالة الخدمية لقطاع غزة مقابل حوالي 15% للضفة الغربية.

كما بينت الدراسة أيضاً أن هيمنة قطاع الخدمات على القطاعات الأخرى بدأ مع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة في عام 1967. حيث تشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى انه طوال فترة 1967–1993 أسهمت الخدمات بأكثر من 45٪ من مجموع العمالة الكلية و50٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، وأن الخدمات التقليدية هي المساهم الرئيسي في قطاع الخدمات. كذلك يمكن أن تعزى هيمنة قطاع الخدمات (وخاصة الخدمات التقليدية) خلال هذه الفترة إلى الاختلالات الاقتصادية التي سببها الاحتلال الإسرائيلي وتضم تزايد العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل والذي

تمّ تمويله أساسا من تحويلات العمال الفلسطينيين في إسرائيل، ضعف التنافسية للقطاع الصناعي، والقيود الإسرائيلية التي حالت دون خلق قطاع خدمي حيوي يعنى بخدمات الأعمال والخدمات المالية.

لم يطرأ تغير حقيقي في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني، عقب إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994، من حيث اعتماده على القطاع الخدمي. بل إن حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، في المجملً، توسعت على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى. ففي الضفة الغربية، شهدت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي نموا سنويا بمعدل 0.28% مقابل 0.9% في قطاع غزة حتى عام 2012. كذلك، نمت مساهمة الخدمات في التوظيف الكلي بمعدل سنوي بلغ 0.75% في الضفة الغربية مقابل 1.4% في قطاع غزة لنفس الفترة.

كما تناولت هذه الدراسة أيضاً الفرق في تطور بنية قطاع الخدمات بين الضفة الغربية وقطاع غزة. اذ تشير النتائج إلى أن مساهمة قطاع الخدمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة خلال الفترة ما بين عام 1994–2012 والبالغ 62% يعود إلى النمو في قطاع الخدمات الاجتماعية. في حين شهدت معظم الخدمات الأخرى نمواً سلبياً. أما في الضفة الغربية، فبلغت مساهمة الخدمات 56.5% وتعزى هذه المساهمة، إلى النمو في خدمات التوزيع وتليها الخدمات الاجتماعية. أما خدمات الإنتاج، فبلغت حصتها 11٪. أما بالنسبة للتوظيف، فقد ساهمت الخدمات بـــ 89% من النمو الإجمالي للعمالة في قطاع غزة لنفس الفترة. هذا واستحوذت الخدمات الاجتماعية (وخاصة الإدارة العامة والدفاع) على حوالي ثلثي هذه المساهمة، في حين شهدت الخدمات الإنتاجية نمواً سلبياً في عمالتها. أما في الضفة الغربية، فاستحوذت الخدمات على 63% من إجمالي النمو في العمالة. وتوزعت معظم هذه المساهمة بين الخدمات الاجتماعية وخدمات التوزيع. في حين لم تتجاوز حصة قطاع خدمات الإنتاج 1٪ من مجمل النمو في العمالة.

تقدر هذه الدراسة أيضاً مساهمة قطاع الخدمات في توليد وظائف في القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة والبناء والزراعة) فيما يعرف بالتأثير المضاعف (غير المباشر) لزيادة

التوظيف الخدمي. فباستخدام نموذج تحليل الانحدار، توصل هذا البحث إلى أن زيادة التوظيف في قطاع الخدمات بنسبة 1٪ تزيد العمالة غير الخدمية بنسبة 0.33٪ . كما تبحث هذه الدراسة أيضاً في تأثير العمالة غير المباشرة للعديد من القطاعات الخدمي غير الحكومية (خدمات التوزيع، الخدمات الشخصية، وخدمات الإنتاج). واتساقاً مع هيمنة الخدمات التقليدية، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، توصلت هذه الدراسة إلى أن خدمات التوزيع كان لها الأثر الأعلى في توليد عمالة غير مباشرة يليه بفارق كبير قطاعي الخدمات الشخصية و الإنتاج، على التوالي.

تسعى هذه الدراسة أيضاً إلى البحث في أسباب توسع الخدمات التقليدية بعد نشوء السلطة الفلسطينية. وعلى وجه التحديد، يعزى التوسع في خدمات التوزيع (التجارة الداخلية) إلى انكماش حجم القطاعات الإنتاجية، لاسيما قطاع الصناعة، وتباعاً تعاظم الاستيراد والعجز التجاري. ثانيا، ربطت هذه الدراسة بين التوسع في قطاع الخدمات الاجتماعية (الحكومية) وارتفاع معدلات البطالة. إذ تؤشر هذه النتيجة إلى توسع التوظيف في القطاع الحكومي، على الأقل جزئياً، لمواجهة ارتفاع معدلات البطالة في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية وما واكب ذلك من إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمال الفلسطينيين بالإضافة إلى الآثار السلبية الناتجة من تقييد حرية التنقل داخل وعبر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومما لا شك فيه أن هيمنة الخدمات التقليدية على الناتج المحلي الإجمالي والعمالة المباشرة وغير المباشرة على حساب الخدمات الحديثة (خدمات الإنتاج) له تداعيات اقتصادية سلبية. ففي ظل المصاعب المالية التي تعصف بالسلطة الفلسطينية، فإنه من غير المحتمل أن يقود الاعتماد على الخدمات الاجتماعية (الحكومية) إلى خلق فرص عمل مستدامة على المدى الطويل، سيما وأن توسع القطاع الحكومي لا يرتبط بشكل أساس بالنمو الاقتصادي. كما أن ارتباط الطلب على خدمات التوزيع بتعاظم نشاط الاستيراد يلقي بظلال من الشك في الاعتماد على هذا القطاع في زيادة مستويات التوظيف. خاصة وأن تمويل العجز التجاري مرتبط بالمساعدات الدولية.

ولتسليط الضوء على الآثار السلبية لهيمنة قطاع الخدمات التقليدية، قامت هذه الدراسة بتحليل الأداء الاقتصادي لهذا القطاع. وبشكل أكثر تحديداً، تم استخدام بيانات المسوح الاقتصادية للمنشآت لفحص أثر التوسع في الخدمات غير الحكومية على إنتاجية العمال. هذا وقد وجدت الدراسة أن الإفراط في الاعتماد على الخدمات ذات الإنتاجية المنخفضة (لاسيما خدمات التوزيع) تؤثر سلبا على مستوى ونمو الإنتاجية في قطاع الخدمات والاقتصاد ككل، مما قد يؤدي إلى ركود في النمو الاقتصادي. لذلك، فالرسالة الأساسية لهذه الدراسة مفادها أن التوسع في الخدمات التقليدية من غير المحتمل أن يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يستوجب صياغة سياسات تهدف إلى تعزيز أنشطة خدمات الأعمال والخدمات المالية اللازمة لتحقيق نمو في الإنتاجية يعول عليه في زيادة تنافسية قطاع الخدمات. كما ينبغي على واضعي السياسات الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية، خصوصاً قطاع الصناعة، والتي من شأنها زيادة الطلب وتوسيع مساهمة الخدمات الحديثة.

1- مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأربعة الماضية نمواً ملحوظاً في قطاع الخدمات مقابل انخفاض في مساهمة النشاطات الصناعية والزراعية. فقد زادت مساهمة الخدمات في الإنتاج الإجمالي العالمي من 55% عام 1977 إلى 70% لعام 2007. حيث أثمر هذا النمو تحولاُ جذرياً في هيكلية القطاعات الاقتصادية للعديد من الدول، خصوصاُ تلك التي تتصف بمعدل دخل مرتفع، نحو اقتصاد الخدمات. فحتى عام 2007، بلغت مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 75% لدول منظمة التعاون الدولي والتنمية (OECD). ويشمل هذا التحول أيضاً اقتصاديات دول نامية وذات معدل دخل متوسط، فقد نمت الحصة الإنتاجية لقطاع الخدمات في الدول اللاتينية من 44% إلى حوالي 66% لنفس الفترة. وكذلك الحال، ازدادت مساهمة قطاع الخدمات في الدول الصناعية الصاعدة، إذ نما قطاع الخدمات في دول شرق آسيا من 40% في عام 1980 إلى أكثر من 50% نهاية عام 2005 (Farncois and Hoekman 2010).

أضحى التحول نحو اقتصاد الخدمات مادة خصبة للعديد من الأبحاث الاقتصادية، إذ تم تسليط الضوء على عدة جوانب من أبرزها مسار التطور التاريخي للقطاع الخدمي. فقد أرجع العديد من الباحثين التحول إلى اقتصاد الخدمات في منتصف القرن الماضي إلى زيادة معدلات الدخل في البلدان الصناعية وبالتالي زيادة الطلب على الخدمات، خصوصاً النهائية منها مثل الصحة، التعليم، والترفيه (Broadberry and Ghosal 2005). وفي نفس الصدد، أرجع الباحث الشهير (Baumol 1967) نمو قطاع الخدمات إلى الفروق في نمو الإنتاجية. فقد بين أن تدني إنتاجية قطاع الخدمات، بالنسبة للقطاع الصناعي، في ظل النمو في الدخل يؤدي إلى زيادة معدلات التوظيف في قطاع الخدمات. كذلك برّر باحثون آخرون توسع النشاطات الخدمية إلى التحول في هيكلية الإنتاج الصناعي من خلال زيادة الطلب على الخدمات الوسيطة لما لها من فاعلية في زيادة التنافسية للمنشآت الصناعية، بالإضافة إلى التطورات الحديثة في نظم المعلومات والاتصال والتي ساهمت بشكل حثيث في زيادة حصة الخدمات في التجارة الدولية (Farncois and Hoekman 2010).

بالرغم من النمو المطرد لقطاع الخدمات للدول التي شهدت نمواً اقتصادياُ (Schettkat and Yocarini،2006; Francois and Woerz 2008)، إلا أن العديد من الأبحاث الاقتصادية قد نبهت إلى إمكانية وجود علاقة سلبية بين زيادة حجم القطاع الخدمي والقدرة على المحافظة على نمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف، خصوصاً في ظل تضائل المساهمة الاقتصادية للقطاع الصناعي. إذ أشارت بعض الدراسات (Maroto and Rubalcaba 2008) إلى أن زيادة حجم القطاع الخدمي في ظل مستوى منخفض لإنتاجيته مقارنة بالقطاع الصناعي قد يؤدي إلى تأثير سلبي على المستوى الكلي للإنتاجية. حيث ينظر لهذه الفرضية كأحد تضمينات نظرية "مرض التكاليف"[1] أو (disease Baumolcost) للعالم الشهير بومول (Baumol 1967,1985, 1989). هذا وقد عمد العديد من الباحثين على إجراء دراسات تجريبية لفحص نظرية مرض التكاليف على العديد من الدول، إلا أن النتائج تباينت تباعاً للتركيب الهيكلي لقطاع الخدمات. فبرزت دلائل تدعم هذه النظرية عند الحديث عن الاقتصاديات الخدمية التي تمتاز بسيطرة القطاعات التقليدية عليها (الخدمات النهائية أو خدمات المستهلكين). لذلك ميّزت العديد من الأبحاث التي تعنى بالأثر الاقتصادي للخدمات وتركيبها الهيكلي بين الأخيرة وخدمات الإنتاج (الخدمات الوسيطة) الأكثر حداثة والتي غالباً تضم خدمات الأعمال والخدمات المالية (Hoekman and Matto2008; Oulton 2001)[2].

لتوضيح أهمية الخدمات الحديثة في تحفيز الإنتاجية الكلية، درس Bosworth and Triplet (2007) النمو في إنتاجية عدد كبير من القطاعات الخدمية في الولايات المتحدة الأمريكية وقارنها مع الإنتاجية المناظرة للقطاع الصناعي للفترة ما بين عام 1987 و2001. حيث تبين أن التأثير السلبي لإنتاجية القطاع الخدمي تلاشت في الأعوام التي تلت عام 1995. وبشكل أكثر تحديداَ، فقد أظهر الباحثان أن النمو الكلي في الإنتاجية، سواء من خلال قياسها بوحدة العمال أو الإنتاجية متعددة العوامل (Multifactor factor productivity)، كان أعلى في القطاعات الخدمية مقارنة بالصناعية وأن القطاعات الخدمية قد حصدت حوالي ثلاثة

[1] تتركز نظرية مرض التكاليف حول ارتفاع الأجور في قطاع الخدمات بمستويات أعلى من النمو في الإنتاجية.

[2] يعرض النقاش في الأقسام اللاحقة تعريف تفصيلي للخدمات الحديثة والتقليدية.

أرباع النمو في الإنتاجية الكلية للاقتصاد الأمريكي بعد عام 1995. ويرجع الباحثان هذا التحول الايجابي في إنتاجية القطاع الخدمي إلى زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

لا تنحصر الأهمية الاقتصادية لخدمات الإنتاج في عظم مساهمتها المباشرة في الإنتاج والتوظيف (Sasaki 2007 Pugno 2006; Francois and Hoakman 2010) بل يمتد تأثيره غير المباشر إلى قطاعات اقتصادية أخرى، خصوصاً الصناعة. حيث تكمن آلية التأثير هذه من خلال ما يعرف بالنوافذ الخلفية (backward linkages) والذي تبرز من خلال الطلب على خدمات الأعمال وبعض خدمات التوزيع كمدخل وسيط في عملية الإنتاج. إذ تساهم هذه الخدمات في زيادة إنتاجية النشاطات الصناعية عن طريق، مثلاً، توفير خدمات النقل والاتصالات، والتسويق، تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الخدمات القانونية والهندسية، وأيضاً عن طريق تسهيل تمويل العمليات الإنتاجية من خلال الخدمات المالية. بالإضافة إلى ذلك، تظهر أيضاً أهمية خدمات الأعمال في توليد الابتكار (innovation) ونقل المعرفة للقطاعات الأخرى (knowledgediffusion). إذ يعود الفضل لقطاع الحوسبة، الهندسة، والنشاطات البحثية في تطوير ونمو العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة. فقد أشار مسح الابتكار لبعض دول الاتحاد الأوروبي، في الأعوام السابقة إلى اعتلاء قطاع خدمات الأعمال مرتبة متقدمة في نقل المعرفة حتى مقارنة مع الجامعات والمراكز البحثية (Kox 2004 and -Leiponen 2001).

من جانب آخر، ربطت العديد من الدراسات بين التطور الاقتصادي للدول المتقدمة وزيادة المساهمة الاقتصادية لخدمات الانتاج. فقد أشار Maroto and Rubalcaba (2008) إلى زيادة مطردة للأهمية الاقتصادية لقطاع خدمات الأعمال لدول الاتحاد الأوروبي. فقد ساهم هذا القطاع بحوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي و11% من مجموع التوظيف الكلي لعام 2003. كذلك، أظهر Kox and Rubacaba (2007) أن هذا القطاع ساهم بمقدار 54% من النمو الإجمالي للوظائف لدول الاتحاد الأوروبي (EU15) وذلك بمعدل نمو سنوي (5.4%) أعلى من نمو باقي القطاعات الخدمية وغير الخدمية ما بين عام 1979–2003. كما ساهم قطاع خدمات الأعمال بحوالي 13% في نمو القيمة الإضافية للإنتاج وبأعلى نمو سنوي (4.5%) بين القطاعات الأخرى للفترة لنفس الفترة. كما بين (Francois

and Reinert (1996 وجود علاقة ترابطية بين النمو في متوسط دخل الفرد وزيادة مساهمة خدمات الانتاج في القيمة الإضافية للإنتاج والتوظيف لتلك الدول. في نفس المضمار، ربط Inklaar *et. al* (2007,2008) بين الإنتاجية ومساهمة خدمات الأعمال لدول منظمة التعاون الدولي والتنمية (OECD) حيث أظهر الباحثون أن الفروق في الإنتاجية متعددة العوامل يمكن إرجاعها إلى زيادة إنتاجية خدمات الأعمال.

في بحث أخر لتبيان ارتباط التركيب الهيكلي للخدمات بالنمو الاقتصادي، قسم Eichengreen and Gupta (2009) القطاعات الخدمية إلى ثلاثة فئات رئيسة حسب التغير في نمو مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لسبعة عشر دولة من الدول المتقدمة والصاعدة[3] ما بين عام 1970–2005. حيث تضم الفئة الأولى الخدمات التي شهدت انخفاضاً في نمو مساهمتها في الإنتاج وتضم الخدمات التقليدية (تجارة التجزئة والجملة، النقل والتخزين، والإدارة العامة والدفاع). وتضم الفئة الثانية القطاعات الخدمية التي حققت نمواَ بطيئاَ وتضم التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي، الإقامة والمطاعم، والخدمات المجتمعية والشخصية. أما الفئة الثالثة فشملت القطاعات الأعلى نمواً وتمثلت في خدمات الانتاج. أشارت نتائج الدراسة إلى أن الدول الأكثر نمواً هي التي شهدت تناقصاً في مساهمة الخدمات التقليدية ونمواً في خدمات الانتاج. وبذلك يمكن القول بأن التأثير السلبي (الايجابي) لقطاع الخدمات على النمو الاقتصادي، بحسب العديد من الدراسات، يعتمد بشكل أساس على التركيب الهيكلي لقطاع الخدمات، فزيادة حصة الخدمات التقليدية (خدمات الانتاج) يرتبط بشكل سلبي (ايجابي) بنمو إنتاجية القطاع الخدمي.[4]

بالرغم من تركيز معظم الأدبيات المتعلقة بتطور القطاع الخدمي وارتباطه بالنمو الاقتصادي على الدول المتقدمة. إلا أن العديد من الدراسات الحديثة قد تناولت الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات في الدول النامية خاصةً في الهند. حيث تعد الهند من أبرز الدول النامية التي شهدت تطوراً ملحوظاً في قطاعها الخدمي والذي واكب نمو اقتصادي

[3] تضم هذه الدول ثلاثة عشر دولة من دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، اليابان، وكوريا الجنوبية.

[4] لمعرفة المزيد عن التأثير غير المباشر لقطاع خدمات الأعمال على الاقتصاد أنظر بحث اقتصاد الخدمات المنشور التعاون الدولي والتنمية (OECD) على الرابط: http://www.oecd.org/industry/ind/2090561.pdf.

وصل إلى معدل 6% سنوياً للفترة التي تلت عام 1990. إلا أنه على عكس الاقتصاديات المتقدمة، لم يتطور اقتصاد الخدمات في الهند من بوتقة الاقتصاد الصناعي. إذ زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 28% في خمسينات القرن الماضي إلى حوالي 61% حتى عام 2009. بينما نمت نسبة القطاع الصناعي من 16% إلى 20% مقابل ضمور كبير لقطاع الزراعة من 55% إلى 19% لنفس الفترة. هذا وقد عزا العديد من الباحثين دور الخدمات في تحفيز الاقتصاد الهندي (Gordon and Gupta 2003; Banga 2005; Joshi 2012) إلى عدة عوامل من أهمها: زيادة صادرات الخدمات، وزيادة الطلب على الخدمات الوسيطة.

من الجدير بالذكر أن ارتباط النمو الاقتصادي للهند (بمعدل يصل إلى 6% سنوياً لفترة ما بعد 1990) بتوسع القطاع الخدمي قد شرع الباب للسؤال عن إمكانية اعتماد الدول النامية على النمو في قطاع الخدمات كمعول أساسي في تحفيز النمو الاقتصادي بمعزل عن تطور القطاع الصناعي. إلا أنه بحسب بعض الباحثين (Eichengreen and Gupta 2011) فان قطاع الخدمات الهندي يمتاز، بعكس غيره من القطاعات الخدمية للعديد من الدول النامية، باعتماده على الخدمات الحديثة (خدمات الأعمال، البنوك، والاتصالات). في المقابل، حذر آخرون من أن قدرة قطاع الخدمات الهندي في تعزيز النمو الاقتصادي في المستوى البعيد قد تتآكل دون تطور متزامن للصناعة وذلك لاعتماد قطاع الخدمات (خصوصاً قطاع الأعمال) على تطور وتوسع النشاط الصناعي من خلال الطلب على خدمات التسويق، التمويل، التوظيف، الخدمات القانونية، بالإضافة إلى خدمات التكنولوجيا والاتصالات (Eichengreen and Gupta 2011,Singh 2012).

2- أهداف الدراسة

يعتبر قطاع الخدمات الفلسطيني القطاع الأكثر مساهمة في الاقتصاد الفلسطيني. ففي عام 2012 بلغت مساهمة هذا القطاع حوالي (57%) من الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي كما يساهم بحوالي 62% من مجمل التوظيف الكلي للاقتصاد الفلسطيني. لذلك يمكن توصيف الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد خدمات بامتياز. إن نمو قطاع الخدمات الفلسطيني على مدى العقود الماضية وسيطرته على النشاطات الاقتصادية، سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو التشغيل, يطرح تساؤل مهماً عن قدرة هذا القطاع في دفع النمو الاقتصادي قدماً، خصوصاً في ظل تضائل مساهمة النشاطات الاقتصادية الأخرى خصوصاً الصناعية. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى:

- تبيان مدى تطور قطاع الخدمات من حيث مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني واعتماده على الخدمات الحديثة (خدمات الانتاج) والتي تتشكل من خدمات الأعمال، الخدمات المالية, و خدمات الأنشطة العقارية مقابل الخدمات التقليدية (خدمات التوزيع، الخدمات الاجتماعية والخدمات الشخصية) خصوصاً خلال العقدين الماضيين (منذ إنشاء السلطة الفلسطينية).
- تبيان آلية تطور قطاع الخدمات الفلسطيني وارتباطه بالتشوهات الاقتصادية التي خلقها الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967.
- فحص أداء قطاع الخدمات الفلسطيني وذلك فيما يتعلق بتأثير توسعه على النمو في الإنتاجية الكلية للاقتصاد الفلسطيني.

تأتي هذه الدراسة امتداداً لدراستين سابقتين تناولتا قطاع الخدمات الفلسطيني. حيث بحث جعفري وآخرون (2003) التحديات التي تواجه هذا القطاع، في حين تناول جعفري وآخرون (2002) تجارة الخدمات في الأراضي الفلسطينية. أما هذه الدراسة، فتنفرد في استكشاف بنية قطاع الخدمات وتقييم أداءه الاقتصادي وذلك عن طريق إجراء مقارنة بين الخدمات الحديثة والخدمات التقليدية مستعينة بمؤشرات اقتصادية رئيسية، من أهمها الناتج

المحلي الإجمالي والعمالة. هذا وتقسم هذه الدراسة الخدمات التقليدية إلى خدمات اجتماعية، شخصية، وخدمات توزيع. أما الخدمات الحديثة (خدمات الإنتاج) فتشمل خدمات الأعمال، الخدمات المالية، والخدمات العقارية .

يتكون تحليل قطاع الخدمات الفلسطيني من ثلاثة أجزاء. يتناول الأول تطور قطاع الخدمات الفلسطيني منذ عام 1967 وحتى قدوم السلطة الفلسطينية في عام 1994. ويركز التحليل في هذه الفترة على الاختلالات الاقتصادية التي سببها الاحتلال الإسرائيلي. ومن ضمن هذه الاختلالات العجز التجاري الكبير والذي تم تمويله أساساً من تحويلات العمال الفلسطينيين في إسرائيل بالاضافة الى ضعف تنافسية القطاع الصناعي والقيود الإسرائيلية والتي حالت دون خلق قطاع خدمي حيوي يعنى بخدمات الأعمال والخدمات المالية.

أما الجزء الثاني من هذا البحث، فيستعين ببيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاصة بالعمالة والحسابات القومية للتعرف على هيكلية وتطور (نمو) قطاع الخدمات الفلسطينية في أعقاب قيام السلطة الفلسطينية. ويستند هذا التحليل على مقارنة التغيرات في مساهمات العمالة والناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات مع مساهمات قطاعات الصناعة والزراعة والبناء. والهدف من كل ذلك هو إظهار العلاقة بين انكماش قطاعات الصناعة والزراعة والبناء مقابل التوسع في قطاع الخدمات. تقوم الدراسة بعد ذلك بتسليط الضوء على بنية قطاع الخدمات من خلال مقارنة مساهمة قطاعات الخدمات الفرعية في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة. هذا النوع من التحليل يسمح بإظهار مدى اعتماد قطاع الخدمات الفلسطيني على الأنشطة التقليدية. وعلى وجه التحديد، يشير هذا البحث إلى تدني مساهمة خدمات الإنتاج مقابل نمو مطرد في الخدمات الاجتماعية والتوزيعية والتي تمثل المكون الرئيسي لقطاع الخدمات الفلسطيني.

يناقش هذا البحث أيضاً تأثير قطاع الخدمات على سوق العمل الفلسطيني عن طريق تطبيق نموذج الانحدار الخطي على بيانات القوى العاملة على مستوى المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى وجه التحديد، توصلت الدراسة إلى أن نمو العمالة في قطاع الخدمات يخلق فرص عمل غير مباشرة (خارج نطاق قطاع الخدمات ويضم القطاع

الصناعي، الزراعي، والبناء). هذا ويزداد هذا التأثير غير المباشر بشكل أكبر في قطاع غزة والذي يعكس عظم مساهمة القطاع الخدمي مقارنة بنظيرها في الضفة الغربية. كذلك قارنت هذه الدراسة بين فروع الخدمات غير الحكومية (الخدمات التوزيعية والشخصية والإنتاج) في خلق فرص عمل غير مباشرة. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير خدمات التوزيع كان الأعلى مقارنة بالخدمات الشخصية وخدمات الإنتاج، على التوالي.

وقد أفردت الدراسة قسماً خاصاً لاستكشاف العوامل المرتبطة بالتوسع في قطاع الخدمات التقليدية (الخدمات الاجتماعية وخدمات التوزيع)، مع التركيز على الفترة التي تلت قيام السلطة الفلسطينية، حيث تبين أن انكماش قطاعات الإنتاج, وبالتالي ازدياد أنشطة الاستيراد بشكل مفرط، قد ساهم في توسيع قطاع خدمات التوزيع. كذلك ربطت هذه الدراسة، باستخدام نموذج تحليل الانحدار، بين الارتفاع في معدلات البطالة, والتي زادت بشكل ملحوظ في أعقاب الانتفاضة الثانية والتوسع في أنشطة الخدمات الاجتماعية.

وأما الجزء الثالث فيجري تقييما لأداء قطاع الخدمات الفلسطيني عن طريق استخدام مؤشر إنتاجية العمال. وتستند البيانات المستخدمة في هذا التحليل إلى بيانات المسوح الاقتصادية خلال الفترة 1998–2009. ويظهر هذا القسم أن تداعيات "نموذج مرض التكاليف" للعالم الشهير بومول تظهر في الاقتصاد الفلسطيني. وعلى وجه التحديد، يؤثر التوسع في قطاع الخدمات الفلسطيني سلباً على الإنتاجية الكلية للاقتصاد الفلسطيني، ويأتي هذا نتيجة لهيمنة الخدمات ذات الإنتاجية المنخفضة (الخدمات التقليدية) مما يعيق النمو الاقتصادي.

3- تعريف قطاع الخدمات

بالرغم من وجود العديد من الأبحاث التي تطرقت للأهمية الاقتصادية لقطاع للخدمات، إلا أنه يصعب الإجماع على تعريف محدد للنشاطات الخدمية ويرجع ذلك بشكل أساس إلى تنوعها وارتباطها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة سأستخدم تعريف مشابه للتعريف المستخدم من قبل العديد من الأبحاث (McLachlanet. al 2002; Kox and Rebalcaba 2007;) التي تسعى إلى المفاضلة بين الاقتصادات الخدمية حسب تأثيرها على النمو الاقتصادي. لذلك تعرّف الخدمات بأنها تلك التي توصف بالنشاطات الأخرى والتي لا تندرج تحت مظلة القطاع الصناعي، الزراعي، والإنشائي. وبناء على ذلك، تم تصنيف النشاطات الخدمي حسب المعايير الدولية لتصنيفات القطاعات الاقتصادية "ISIC Rev 3"[5] والصادرة عن الأمم المتحدة لعام 1989،[6] كما يلي:

- ✧ خدمات الإنتاج (Production services) أو الخدمات الوسيطة وتضم القطاعات الخدمية الحديثة: الأنشطة العقارية، خدمات الأعمال، والوساطة المالية. وتشمل خدمات الأعمال: تأجير آلات، برمجة الحاسوب وتحليل البيانات، خدمات البحث والتطوير، الخدمات القانونية، والمحاسبية والتدقيق. بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية، الخدمات الهندسية، التسويق، التوظيف، الخدمات الأمنية، التصوير، التغليف، وخدمات التنظيف. كما تضم الوساطة المالية: سلطة النقد، البنوك التجارية والإسلامية، ومؤسسات الإقراض، بالإضافة إلى بورصة فلسطين، شركات الأوراق المالية، وخدمات التأمين.
- ✧ خدمات التوزيع (Distributive services) وتضم في معظمها الخدمات التقليدية (تجارة الجملة، التجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية، والنقل والتخزين) وبعض الخدمات الحديثة مثل خدمات الاتصالات. أما الخدمات التقليدية الأخرى فتضم:

---

[5] http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=2

[6] أصدرت الأمم المتحدة عام 2008 تحديثاً على تصنيفات ISIC Rev 3 لتصبح ISIC Rev 4 إلا أننا سوف نعتمد التصنيف السابق وذلك لاستخدامه بشكل مكثف من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تصنيفه للنشاطات الاقتصادية لمعظم السنوات السابقة وأيضاً لعدم توفر معلومات تطابق بين التصنيفين.

- الخدمات الشخصية (Personal Services) وتضم: الفنادق والمطاعم، والأنشطة الاجتماعية، والخدمات الأخرى.
- الخدمات الاجتماعية (Social Services) وتضم القطاع الحكومي: الإدارة العامة والدفاع، التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي.

4- مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني- 2012

يهدف هذا القسم إلى التعرف على الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات الفلسطيني من خلال عرض مؤشرات عن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2004) ومستوى التوظيف. بالإضافة إلى مقارنتها مع القطاعات الأخرى (الزراعة والصيد، الصناعة، والبناء). كما سيتم مقارنة المساهمة الاقتصادية للقطاعات الخدمية المختلفة لتبيان هيكلية قطاع الخدمات الفلسطيني من زاوية التوزيع النسبي للخدمات الحديثة (خدمات الأعمال، الأنشطة العقارية، والخدمات المالية) مقابل الخدمات التقليدية (الخدمات التوزيعية، الخدمات الشخصية، والخدمات الاجتماعية (الحكومية)) .تم الحصول على هذه البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- الحسابات القومية ومسح القوى العاملة.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأراضي الفلسطينية (ما عدا القدس) 6.797$ مليون لعام 2012، تتوزع بواقع 5.030$ مليون للضفة الغربية و1,767$ مليون لقطاع غزة. وتناغماً مع المساهمة الاقتصادية لقطاع الخدمات في معظم الدول المتقدمة اقتصادياً والعديد من الدول النامية، بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي 57%. على الصعيد المناطقي، تزداد أهمية قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بواقع 62% مقابل 56% في الضفة الغربية. أما بالنسبة لمساهمة الإنتاج للقطاعات الاقتصادية الأخرى، فبلغت 14% لقطاع البناء والتشييد مقابل 12% لقطاع الصناعة على مستوى الأراضي الفلسطينية. هذا وتختلف مساهمة هذين القطاعين عند المقارنة بين الضفة الغربية (لصالح القطاع الصناعي بنسبة 13% مقابل 11% لقطاع البناء) وقطاع غزة (لصالح قطاع البناء والتشييد بنسبة 23% مقابل 8% لقطاع الصناعة). أما مساهمة القطاع الزراعي فهي متدنية وتراوح حوالي 5% سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

كما تظهر سيطرة قطاع الخدمات على الاقتصاد الفلسطيني من خلال مؤشر التوظيف. إذ يعد هذا القطاع المشغل الرئيس للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية بنسبة 62% من مستوى التوظيف الكلي. هذا وتبرز سيطرة النشاطات الخدمية في التوظيف بشكل كبير في

قطاع غزة، إذ يشغل حوالي 77% من مجموع العاملين مقارنة بـــ 55% في الضفة الغربية. أما القطاعات الاقتصادية الأخرى، فبالرغم من تدني قدرتها التشغيلية، فتتفاوت مساهمتها حسب المنطقة. فبينما ساهم القطاع الصناعي بحوالي 15% من المشتغلين في الضفة الغربية، لم تتجاوز مساهمته نسبة 6% في قطاع غزة. أما في قطاعي الزراعة والبناء والتشييد، فقد بلغت مساهمتهما في التوظيف في الضفة الغربية 13% و17%، على التوالي. بينما تناقصت مساهمة هذه القطاعات في قطاع غزة لتبلغ 8% للزراعة و7.7% للبناء والتشييد.

5- هيكلية قطاع الخدمات الفلسطيني

بين القسم السابق تشابه القطاع الخدمي الفلسطيني من حيث الحجم، سواء للإنتاج أو التشغيل، مع نظرائه في الدول المتقدمة أو النامية. إلا أن تطور قطاع الخدمات الفلسطيني ومن ثم قدرته على تعزيز النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار المساهمة النسبية للأنشطة الخدمية الحديثة مقابل التقليدية. فكما نوقش في قسم في المقدمة ارتبطت معدلات النمو الاقتصادي والزيادة في نمو الإنتاجية الكلية للاقتصاديات الخدمية بشكل ايجابي مع التوسع في خدمات الأعمال والخدمات الوسيطة الأخرى. لذلك، يناقش هذا القسم التركيب الهيكلي للإنتاج والتشغيل في قطاع الخدمات الفلسطيني عن طريق قياس حصة القطاعات الخدمية المختلفة من مجمل قطاع الخدمات.

يوضح جدول (1) بشكل جلي أن خدمات التوزيع والخدمات الاجتماعية تشكل مناصفةً المكون الأكبر (81%) من إنتاج قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية. فيما تعد الخدمات الشخصية الأقل مساهمة بحوالي 5%. أما فيما يخص خدمات الإنتاج فتساهم بحوالي 15% من مجمل الإنتاج الخدمي. على الصعيد المناطقي، نجد أن هناك فرقاً توزيعياً واضحاً فيما يخص قطاع التوزيع والخدمات الاجتماعية. حيث تستحوذ خدمات التوزيع على 47% من إنتاج الخدمات في الضفة الغربية، إذ تشكل التجارة الداخلية الجزء الأكبر فيها، بينما تحتل الخدمات الاجتماعية الغالبية العظمى من إنتاج الخدمات لقطاع غزة (60%)، بحيث تشكل الإدارة العامة والدفاع حوالي ثلثي هذه النسبة. أما بالنسبة للتوزيع المناطقي لخدمات الإنتاج، فتبدو إلى حد كبير متشابهة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

إذاً يمكن الاستنتاج أنه على الرغم من عظم حجم قطاع الخدمات الفلسطيني، إلا أن النشاطات الخدمية التقليدية تشكل السمة الغالبة على نشاطاته في الإنتاج. وتتعزز هذه الفكرة أيضاً عند قياس مساهمة الفروع الخدمية باستخدام مؤشر التوظيف. حيث تعد خدمات التوزيع والخدمات الاجتماعية المشغل الأكبر لقطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية بواقع 37% و46%، على التوالي. وبالتدقيق في نشاطات خدمات التوزيع، نجد أن التجارة

الداخلية تشكل 28% مقابل 9% لقطاع النقل، التخزين، والاتصالات. أما فيما يخص خدمات الإنتاج، فعلى العكس من مؤشر مساهمتها في الإنتاج، لا تكاد تتجاوز مساهمتها التشغيلية 3% من التوظيف الخدمي. ويبرز هذا الانخفاض بشكل أكبر في خدمات الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال الذي لا يتجاوز0.5%. مما يؤشر إلى تدني القدرة التشغيلية لهذا القطاع. على صعيد آخر، تبدو الصورة معاكسة تماماً عند المفارقة بين قدرة الإنتاج والتشغيل للخدمات الشخصية. فبينما لا تزيد مساهمتها في الإنتاج عن 5%، تشغل ما يقارب 15% من التوظيف الخدمي.

ويظهر أيضاً التباين في المساهمة في التوظيف لخدمات التوزيع والخدمات الاجتماعية عند المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تطغى الخدمات الاجتماعية على مستوى التوظيف الخدمي في قطاع غزة بنسبة (60%)، بحيث تكوّن الإدارة العامة والدفاع أكثر من نصفها، مقابل 31% لخدمات التوزيع. أما في الضفة الغربية، فتتساوى مساهمة هذين القطاعين إلى حد كبير. هذا ويظهر بعض التباين المناطقي أيضاً بالنسبة لخدمات المنتجين، على صغر حجمها. فبينما يشغل هذا القطاع حوالي 3% من الوظائف الخدمية في الضفة الغربية، لا تتجاوز نسبته 1% في قطاع غزة. كذلك يظهر التباين أيضاً في مجال الخدمات الشخصية، إذ تتضاعف في الضفة الغربية (18%) عنها في قطاع غزة.

يظهر تحليل هيكل قطاع الخدمات الفلسطيني أن الخدمات التقليدية تشكل السمة الغالبة إذ تتقاسم الخدمات الاجتماعية وخدمات التوزيع سيطرتها على هذا القطاع. أما بخصوص خدمات الانتاج، فبالرغم من مساهمتها بحوالي سدس حصة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن الإشكالية الرئيسة لهذا النوع من الخدمات تكمن في الانخفاض الحاد في قدرتها التشغيلية. حيث تشكل هذه الخصائص أحد التحديات التي تواجه قطاع الخدمات الفلسطيني والتي تحد من قدرته على تعزيز النمو الاقتصادي. ولفهم آليات تطور قطاع الخدمات الفلسطيني يعرض الفصل التالي تحليلاً للتغيرات التي أثرت عليه بهدف تبيان مدى ارتباطه بالتحولات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني عقب الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 ومن ثم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994.

جدول 1: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي والتوظيف حسب القطاعات الخدمية للأراضي الفلسطينية لعام 2012

نوع النشاط الخدمي	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	المساهمة في الناتج المحلي للخدمات -1-	المساهمة في التوظيف لقطاع الخدمات -2-	المساهمة في الناتج المحلي للخدمات -3-	المساهمة في التوظيف لقطاع الخدمات -4-	المساهمة في الناتج المحلي للخدمات -5-	المساهمة في التوظيف لقطاع الخدمات -6-
خدمات المنتجين	**0.155**	**0.021**	**0.161**	**0.027**	**0.141**	**0.009**
الأنشطة العقارية وأنشطة الأعمال	0.100	0.003	0.093	0.004	0.119	0.003
الوساطة المالية	0.055	0.018	0.068	0.024	0.024	0.006
خدمات التوزيع	**0.389**	**0.372**	**0.464**	**0.410**	**0.206**	**0.309**
تجارة الجملة، التجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية	0.240	0.283	0.265	0.328	0.178	0.210
النقل والتخزين والاتصالات	0.149	0.089	0.199	0.082	0.022	0.099
الخدمات الشخصية	**0.048**	**0.145**	**0.049**	**0.176**	**0.049**	**0.092**
الفنادق والمطاعم	0.012	0.036	0.014	0.048	0.006	0.015
الأنشطة الاجتماعية	0.009	0.052	0.012	0.059	0.003	0.040
الخدمات الأخرى	0.027	0.057	0.023	0.070	0.040	0.037
الخدمات الاجتماعية	**0.436**	**0.462**	**0.324**	**0.385**	**0.603**	**0.590**
الإدارة العامة والدفاع	0.204	0.229	0.154	0.158	0.340	0.346
التعليم	0.170	0.169	0.122	0.169	0.167	0.169
الصحة والعمل الاجتماعي	0.062	0.063	0.048	0.058	0.097	0.075

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- الحسابات القومية.

6- التطور التاريخي لقطاع الخدمات الفلسطيني

601 قطاع الخدمات الفلسطيني: 1967-1993

شهد الاقتصاد الفلسطيني، عقب الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، سيطرة واضحة للقطاع الخدمي. حيث ساهم قطاع الخدمات، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، بحوالي 56% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 1986) ومن ثم نمت هذه المساهمة سنوياً بحوالي 0.4% حتى عام 1993. هذا ويشير شكل (1) إلى تذبذب مساهمة قطاع الخدمات خلال هذه الفترة، حيث أدى ارتفاع حصة قطاع البناء والإنشاءات إلى انخفاض طفيف في مساهمة الخدمات في السنوات اللاحقة إلى أن استقرت عند نسبة 52% في نهاية عام 1993. بالنسبة للقطاعات الأخرى فقد كان أداؤها متفاوتاً. حيث نمت مساهمة الإنتاج الصناعي من حوالي 7% إلى 12% لنفس الفترة. أما مساهمة القطاع الزراعي فقد تناقصت بشكل ملحوظ من مستوى 33% إلى 14%.[7]

فيما يتعلق بالتوظيف، تشير بيانات التشغيل للجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي والموثقة منذ عام 1970 إلى عام 1993، إلى أن مساهمة قطاع الخدمات قد زادت وبشكل مطرد من 39% إلى 46% وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 2%. أما بخصوص القطاعات الاقتصادية الأخرى، فتتشابه مساهمتها ونمط نموها بتلك المتعلقة بمؤشر المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (شكل 1).

عند تتبع تطور قطاع الخدمات للفترة التي تلت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، يتبين أنه بالرغم من سيطرة هذا القطاع على معظم النشاطات الاقتصادية، إلا أنه امتاز بالاعتماد على الخدمات التقليدية. حيث شكلت الخدمات الاجتماعية ما معدله 35% من الإنتاج الخدمي الكلي ما بين عامي 1968-1993.[8] هذا ولا تتوفر بيانات تفصيلية عن هيكلية باقي

[7] لا تظهر بينات الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي مساهمة الانتاج أو التوظيف الاجمالي لقطاع الخدمات منفردة. لذلك تم حساب المؤشران بطرح مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية (الزراعة, الصناعة, و البناء) من الناتج المحلي الاجمالي / التوظيف الاجمالي..

[8] مصدر البيانات هو الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي. هذا ولا تتوفر بيانات تشغيل عن الخدمات الاجتماعية للفترة ما بين 1967-1993.

النشاطات الخدمية، إلا أنه يمكن الاستدلال على تدني مساهمة خدمات الإنتاج (مثل التسويق والخدمات المالية والاتصالات) وتعاظم مساهمة خدمات التجارة الداخلية من خلال عدة شواهد تعكس التشوهات التي خلقها الاحتلال الإسرائيلي والتي أدت إلى تضخيم قطاع الخدمات وتشويه بنيته.

شكل 1: مساهمة القطاعات الأساسية في الإنتاج والتوظيف (1968-1993)

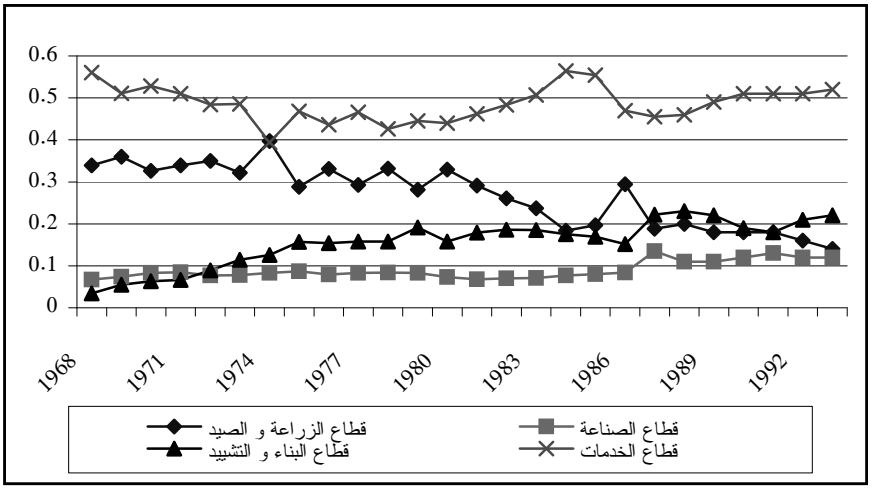

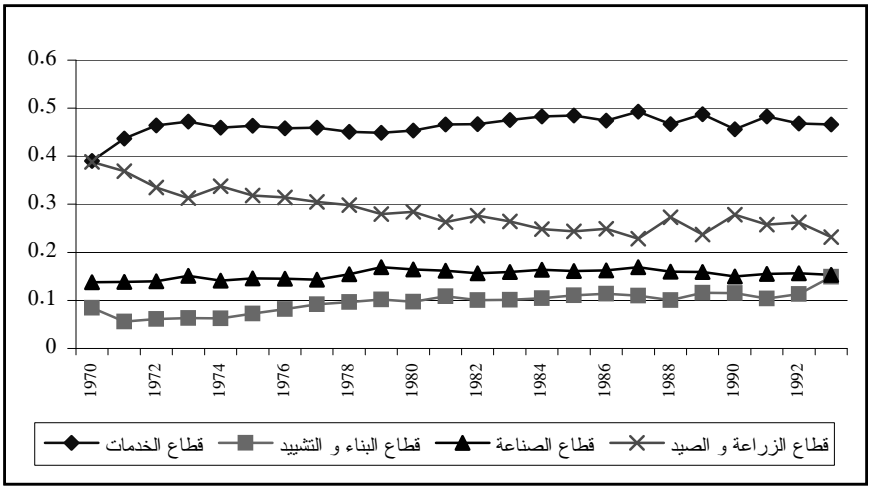

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للاحصاء الاسرائيلي

تعرّض الاقتصاد الفلسطيني إلى تشوهات هيكلية أعقبت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967. إذ عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي نتج عنه تشوه في سوق العمل الفلسطيني واختلال في النشاط الصناعي. حيث أدى ارتفاع معدل الأجور في السوق الإسرائيلي، خصوصاً خلال فترة السبعينات إلى تدفق شريحة كبيرة من القوى العاملة الفلسطينية للعمل في إسرائيل. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأجور خاصة للقطاع الصناعي الفلسطيني بمستوى يفوق الزيادة في الإنتاجية,[9] مما أثر سلباً على تنافسية هذا القطاع على المستوى الإقليمي والدولي (Desus 2004). كذلك أدى ارتباط القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل أساسي بالسوق الإسرائيلي إلى تدني آخر في الميزة التنافسية للقطاع الصناعي الفلسطيني بسبب الاعتماد المكثف على صناعات تقليدية وذات قيمة إضافية منخفضة، مثل الملابس، الأحذية، والمفروشات، إذ ارتبط نمو هذه الصناعات بالطلب المتنامي من السوق الإسرائيلي في بداية فترة السبعينات حتى السنوات الأولى للتسعينات وذلك نتيجة انخفاض أجور العمل لهذه الصناعات في الأراضي الفلسطينية مقارنة بسوق العمل الإسرائيلي. وبذلك يمكن القول أن تدني تنافسية القطاع الصناعي بالإضافة إلى صغر حجمه وبطء نموه قد شكل مانعاً أمام توسع خدمات الإنتاج والتي ترتبط عادة بالطلب عليها من خلال توسع النشاطات الصناعية ذات القيمة الإضافية المتوسطة والعالية.

كذلك، تأثر تطور قطاع الخدمات الفلسطيني سلباً نتيجة القوانين والإجراءات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي من قبيل إصدار قوانين تحد من الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي (ماس 2002)، مما أدى إلى إضعاف العلاقة التشابكية (القنوات الخلفية والأمامية) مع قطاع الخدمات. كما تقلص دور الخدمات المالية نتيجة عدم منح أذون بإنشاء بنوك غير إسرائيلية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة حتى منتصف الثمانينات. كذلك امتاز الاقتصاد الفلسطيني عقب الاحتلال الإسرائيلي باعتماده على السوق الإسرائيلي في تغذية الطلب المحلي، خصوصاً على السلع الأساسية بالإضافة إلى ذات التكوين التكنولوجي والقيمة الإضافية العالية. حيث يشير شكل (2) إلى ارتفاع مستويات الاستيراد، كنسبة من

[9] بلغت نسبة الأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى نظيرتها في إسرائيل 2:1 في فترة بداية السبعينات ومن ثم انخفضت إلى 1.2 : 1 خلال الثمانينات.

الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة ما بين عام 1968–1993. فقد ساهمت التحويلات المالية للعمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي، بشكل خاص وأيضاً التحويلات المالية من العمالة الفلسطينية في دول الخليج في تمويل العجز التجاري (Arnon and Weinblatt 2001) والذي بلغ معدله السنوي حوالي 53% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين 1968–1993 وذلك بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي. بذلك يمكن الاستنتاج أن توسع نشاطات الاستيراد قد أدى إلى زيادة الطلب على خدمات التجارة الداخلية ومن ثم توسعها بشكل غير متوازن (كبير) مقارنة بباقي أنواع الخدمات، خصوصاً خدمات الإنتاج.

شكل 2: نسبة الاستيراد من قيمة الناتج المحلى الإجمالي للأراضي الفلسطينية للفترة ما بين عام: 1968–1986

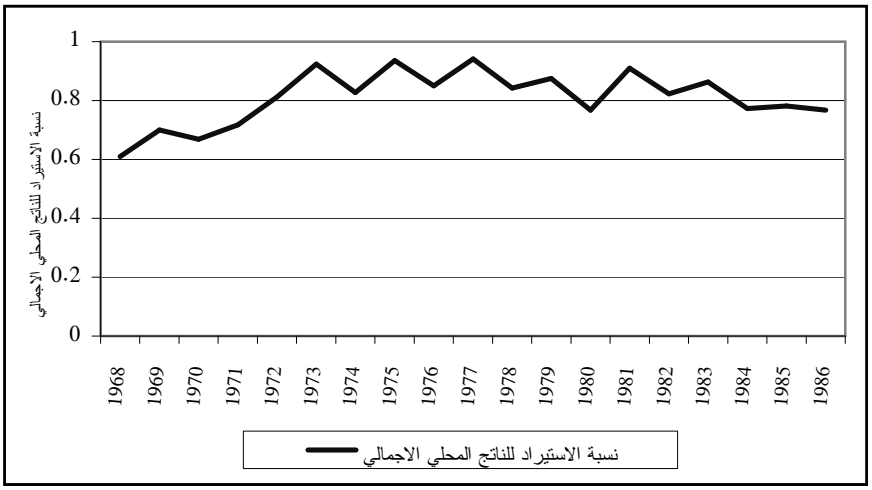

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للاحصاء الإسرائيلي

602 تطور قطاع الخدمات الفلسطيني عقب إنشاء السلطة الفلسطينية

في عام 1993، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو الذي أتاح للفلسطينيين تولي السيطرة الإدارية والأمنية على المدن والمناطق الرئيسية المأهولة

بالسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اعتبر هذا الاتفاق فرصة للفلسطينيين للتخفيف من الاختلالات الاقتصادية التي ألحقها الاحتلال الإسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني منذ عام 1967. ومع ذلك، بقي الاقتصاد الفلسطيني معتمداً إلى حد كبير على نظيره الإسرائيلي، وزاد العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل[10] وظل سوق العمل الإسرائيلي مشغل رئيسي للفلسطينيين (21٪ من إجمالي العمالة) حتى اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول من عام 2000. أما بالنسبة للتغيرات في بنية الاقتصاد الفلسطيني، فإن نشوء السلطة الفلسطينية قد ساعد في توسع قطاع الخدمات، حيث تم إنشاء سوق الأوراق المالية، والخدمات المصرفية، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكما نظهر لاحقاً، فقد توسع القطاع العام بشكل كبير، وخاصة في قطاع غزة، وذلك للتعامل مع معدلات البطالة المرتفعة في منتصف التسعينيات وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية.

وفي هذا القسم من البحث، نناقش تطور قطاع الخدمات الفلسطيني خلال الفترة 1994–2012 (منذ قيام السلطة الفلسطينية). وبالاتساق مع القسم السابق، فإن التحليل يركز على التغيرات في العمالة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. سنستخدم أولا هذين المؤشرين لمقارنة تطور قطاع الخدمات بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى (الصناعة، الزراعة، والبناء)، وذلك لتوضيح كيفية إسهام التغيرات في هيكل الاقتصاد في هيمنة قطاع الخدمات. ومن ثم سيتم تطبيق نفس آلية التحليل على القطاعات الفرعية للخدمات، وذلك بهدف التعرف على تطور الخدمات التقليدية بالمقارنة مع الخدمات الحديثة. ولتمييز مساهمة قطاع الخدمات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (كما هو مبين في جدول (1) أعلاه)، سيتم إجراء التحليل للمنطقتين بشكل منفصل.

ولتوضيح التغيرات في بنية قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى بشكل أعمق، سيتم الاستعانة بالرسوم البيانية ونموذج الانحدار الخطي البسيط، والذي يقيس المساهمة السنوية في العمالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حسب النموذج التالي:

$$Sector_share_t = a + b\ Trend_t + e \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

[10] شكلت الواردات من إسرائيل معدلاً سنوياً بلغ 72٪ من مجمل الواردات للفترة ما بين عام 1996 و 2011.

حيث يقيس المتغير التابع ($Sector_share_t$) مساهمة قطاع معين في الناتج المحلي الإجمالي أو العمالة. أما المعامل "b" فيقيس متوسط النمو السنوي. وبإتباع المعايير الإحصائية، سوف نناقش التقديرات ذات الدلالات الإحصائية عند المستويات التقليدية (1%, 5%، و10%).

يظهر شكل (3) أدناه التغيرات في مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية. من الواضح أن بنية الاقتصاد الفلسطيني لم تتغير بعد قيام السلطة الفلسطينية، حيث بقي قطاع الخدمات أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1994، حيث ارتفعت مساهمته بمعدل نمو سنوي قدره 0.28٪. ويتضح من شكل (3) أن الارتفاع في إسهام الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كان متقلباً، وبالتحديد حتى نهاية عام 2003، وهي الفترة التي تلاها انخفاض طفيف حتى وصلت إلى نسبة 56٪ بحلول عام 2012.

وفيما يتعلق بالقطاعات الأخرى، يظهر شكل (3) انخفاضاً في مساهمة قطاع الصناعة بمتوسط سنوي قدره 0.4٪، وهذا الانكماش يأتي أساساً كنتيجة للانخفاض في أنشطة الصناعة التحويلية بالإضافة إلى النمو في حصة القطاعات الأخرى، خصوصاً قطاع الخدمات. وبتطبيق نموذج مشابه لنموذج الانحدار (1)، يتبين أن مستوى إنتاج قطاع الصناعات التحويلية انخفض سنوياً بمتوسط قدره 2٪. أما مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت بمعدل سنوي قدره 0.5٪. وكما هو الحال مع قطاع الصناعة، فان انخفاض حصة الزراعة يعكس إلى حد كبير انخفاض الإنتاج الزراعي السنوي بنسبة 1٪. ويمكن تفسير ذلك بانحسار الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على المزارعين الفلسطينيين ومنعهم من استغلال الأراضي الزراعية والوصول إلى مصادر المياه، خاصة في المنطقة المصنفة "ج".[11] ومن ناحية أخرى، قفزت مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي

[11] انظر تقرير "التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة"، الصادر عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، 2011 http://www.mne.gov.ps/pd BF / EconomiccostsofoccupationforPalestine.pdf

إلى الذروة (10٪ بحلول نهاية عام 2012)، وقد جاء هذا بعد التراجع الكبير الذي شهده هذا القطاع مع ازدياد مستوى العنف خلال الانتفاضة الثانية.

شكل 3: مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2004) للضفة الغربية للفترة ما بين عام: 1994-2012

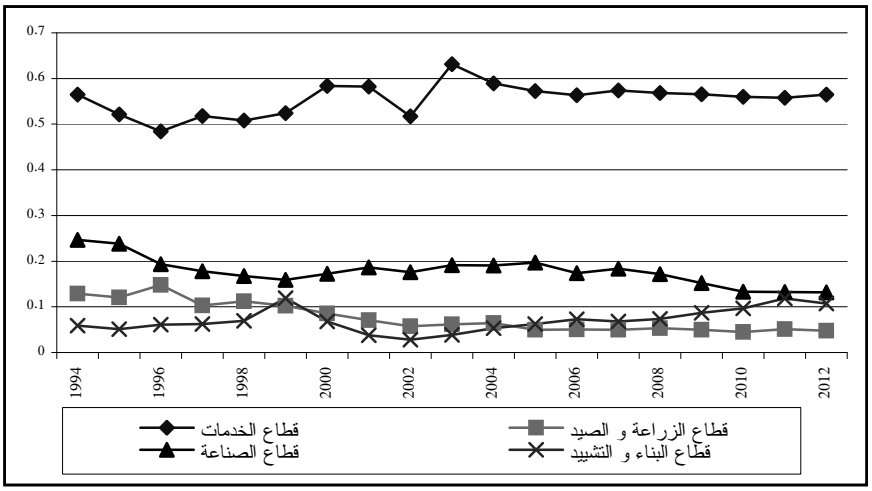

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

يعرض شكل (4) التغيرات في هيكل العمالة في اقتصاد الضفة الغربية خلال الفترة 1995-2012، حيث نمت مساهمة قطاع الخدمات في العمالة بمعدل نمو سنوي بلغ 0.75٪. وفي المقابل، انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في العمالة بمعدل سنوي قدره 0.2٪. وبالمثل، أثر اندلاع الانتفاضة الثانية وتقييد الوصول إلى السوق الإسرائيلية سلباً على قطاع البناء الذي انخفضت مساهمته في العمالة بنسبة سنوية بلغت 0.6٪ خلال فترة المقارنة. أما بالنسبة لمساهمة قطاع الزراعة في العمالة، فقد ظلت متقلبة حتى عام 2007، عندما بدأت باتخاذ منحى تنازلي لتصل إلى المستوى الذي سجلته في عام 1994 (14٪). ومع ذلك، عند النظر في نمو العمالة، يتبين أن عدد العاملين قد ارتفع في جميع القطاعات، باستثناء البناء. وعلى وجه التحديد، نما عدد العاملين في قطاع الخدمات بمعدل 6٪، في حين نما في قطاعي الزراعة والصناعة بمعدل 5٪ و3٪، على التوالي. حيث

تؤشر هذه النتيجة إلى أن نمو مساهمة قطاع الخدمات في العمالة ترجع إلى زيادة عدد العمال لهذا القطاع بشكل أكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى.

شكل 4: نسب التوظيف حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية للضفة الغربية للفترة ما بين عام: 1995-2012

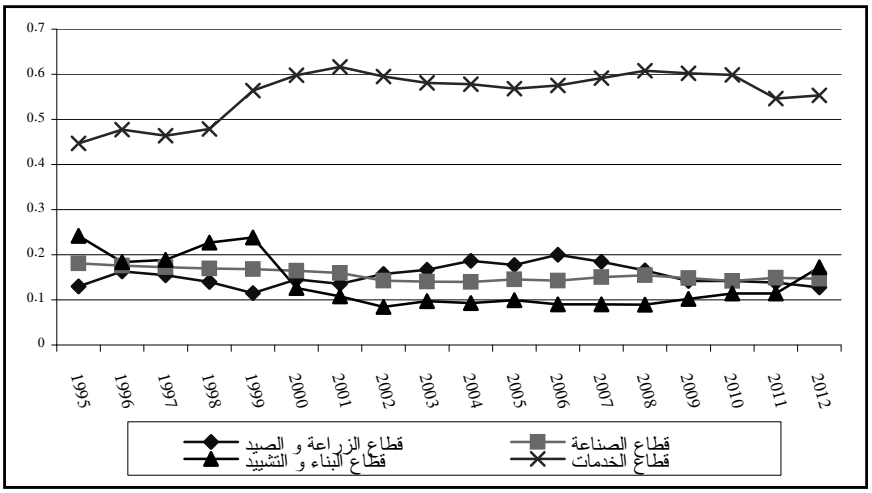

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

وفيما يتعلق بقطاع غزة، فان التغيرات في بنية الاقتصاد كانت أكبر بكثير من مثيلاتها في الضفة الغربية، حيث يبين شكل (5) أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 62٪ في عام 1994 وارتفعت إلى 77٪ بحلول نهاية عام 2009، أي بزيادة سنوية قدرها 0.9٪، وذلك قبل أن تنخفض ثانية إلى 62٪ بحلول نهاية عام 2012. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض الحاد إلى الزيادة الكبيرة في مساهمة قطاع البناء الذي ارتفعت من مستوى منخفض بلغ 3٪ في عام 2009 إلى 23٪ في عام 2012. ومن المثير للاهتمام (كما يبين شكل 5) أن قطاع البناء يتأثر كثيراً بالاضطرابات السياسية. حيث انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 10٪ خلال فترة الانتفاضة الثانية وفترة الحصار الصارم بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في عام 2007.

أما مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت بشكل ملحوظ بمعدل سنوي قدره 0.4٪. كما شهدت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً كبيراً من 10٪ إلى 5٪ بانخفاض سنوي مقداره 2٪. وكما هو الحال في الضفة الغربية، فإن انخفاض مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يعزى ليس فقط لتوسع قطاع الخدمات، ولكن (على الأقل جزئياً) إلى انخفاض في أنشطتهما الإنتاجية. ويظهر تحليل الانحدار (لكل قطاع على حدة) أن الإنتاج في قطاع الزراعة انخفض سنوياً بمعدل 1٪، في حين انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 1.8٪ سنوياً.

شكل 5: مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2004) لقطاع غزة للفترة ما بين عام: 1994-2012

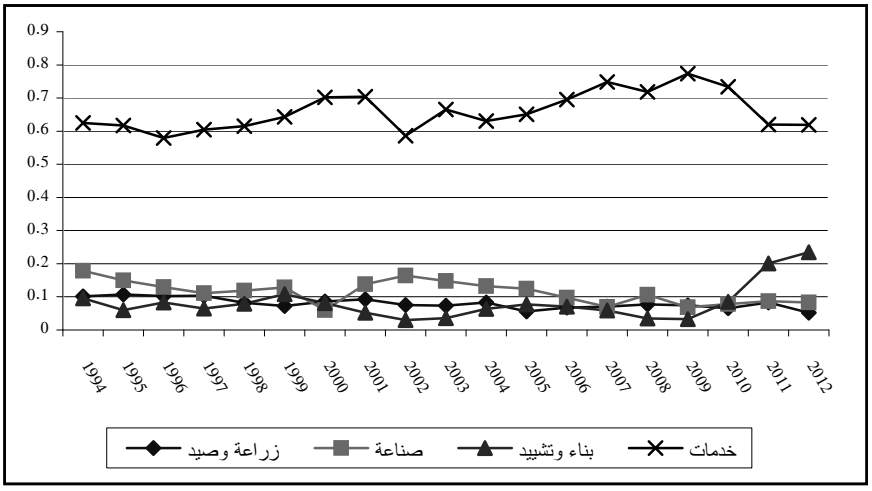

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

كما أن هيمنة قطاع الخدمات في قطاع غزة يبرز أيضاً عند النظر في مؤشر مساهمة العمالة، حيث يبين شكل (6) أن مساهمة عمالة قطاع الخدمات ارتفعت منذ عام 1994 بمعدل سنوي قدره 1.4٪. هذا وقد نما قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى، وعلى رأسها قطاع الصناعة والذي شهد انخفاضاً من 20٪ إلى 6٪، بمعدل سنوي قدره 0.6٪ خلال نفس الفترة. كما انخفضت العمالة في قطاع البناء بشكل كبير بمعدل سنوي قدره 0.9٪. هذا ويشير تحليل انحدار التغير في عدد العمال, لكل قطاع على حدة, إلى أن

قطاعي الصناعة والبناء شهدا تراجعاً بمقدار 1.8٪[12] و6.8٪، على التوالي. من ناحية أخرى، نما عدد العمال في قطاعي الخدمات والزراعة بنسبة 7.3٪ و3.5٪، على التوالي، مما يدل على أن النمو في مساهمة العمالة لقطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى أساساً إلى زيادة النمو في قطاع الخدمات وجزئياً (بعكس الحال في الضفة الغربية) إلى تراجع العمالة في قطاعي البناء والتصنيع.

شكل 6: نسب التوظيف حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية لقطاع غزة للفترة ما بين عام: 1995-2012

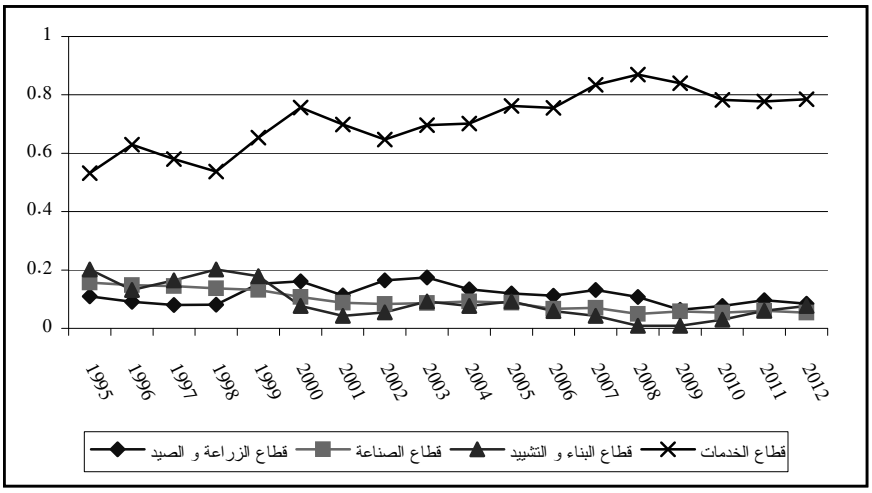

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

603 تطور قطاعات الخدمات الفرعية- 1994-2012: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي

فيما مضى من هذا البحث، تبين أن الاقتصاد الفلسطيني قد تطور كاقتصاد قائم على الخدمات. في هذا القسم، نتناول التغيرات في بنية قطاع الخدمات الفلسطيني بعد قيام

[12] تجدر الإشارة إلى أن القيمة المقدرة لدالة النمو السلبي للقوى العاملة في قطاع الصناعة ذات دلالة إحصائية فقط عند مستوى 15٪.

السلطة الفلسطينية. وبالاستعانة ببيانات العمالة والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، تشير النتائج إلى إن الطبيعة التقليدية لقطاع الخدمات ليست حالة عابرة ترتبط بفترة ما، وإنما اتسمت بالتوسع والهيمنة على قطاع الخدمات طوال العقدين الماضيين.

يصنف جدول (2) الخدمات، كما هو وارد في القسم الخاص بالبيانات،[13] إلى أربع فئات: خدمات حديثة (خدمات الإنتاج) وخدمات تقليدية وتضم خدمات التوزيع والخدمات الشخصية والخدمات الاجتماعية. تشير البيانات في جدول (2)- عمود (1) إلى (3) إلى مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات في الضفة الغربية. وتشير النتائج أن خدمات التوزيع كانت أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994 (عمود 1) وحافظت على تفوقها حتى عام 2012 (عمود 2). وبالنظر إلى مكونات هذا التصنيف من الخدمات، تشير النتائج إلى أنه بالرغم من انخفاض مساهمة التجارة الداخلية (خدمات تجارة الجملة والتجزئة)، إلا أنها لا زالت تستحوذ على حصة الأسد من قطاع الخدمات (27٪) حتى نهاية عام 2012. أما خدمات الاتصالات والتخزين وخدمات النقل، فقد ارتفعت مساهمتها من 9٪ إلى 26٪. هذا الارتفاع الكبير يعكس على الأرجح الطبيعة الاحتكارية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. أما الخدمات الاجتماعية، فقد زادت مساهمتها من 26٪ إلى 32٪، وذلك نظراً للنمو الملحوظ في قطاعات الإدارة العامة والدفاع والتعليم. وبذلك يبقى قطاع خدمات الإنتاج الخاسر الرئيسي والذي انخفضت مساهمته من 24٪ إلى 16٪، وذلك على خلفية انخفاض حصة العقارات وخدمات الأعمال التجارية من 22٪ إلى 9٪. وفي نفس الوقت، تحسنت مساهمة القطاع المالي، ولكنها بقيت هامشية (6٪ من مساهمة قطاع الخدمات في عام 2012). وأخيرا بقيت مساهمة الخدمات الشخصية منخفضة ومستقرة عند مستوى 5٪ خلال نفس الفترة.

يعرض عمود (3)- جدول (2) مساهمة قطاع الخدمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بين عامي 1994 و2012، حيث تشير النتائج إلى أن مساهمة الخدمات

[13] وردت إسهامات قطاع الخدمات في الناتج المحلي والعمالة في الجدول (1)، ولكننا نوردها هنا مرة أخرى في جدول (2) وذلك لنتمكن من إجراء مقارنات بشكل أكثر وضوحاً مع العام، 1994، فيما يتعلق بالناتج المحلي) ومع العام 1995، فيما يتعلق بحجم العمالة.

شكلت 56٪ من إجمالي التغير المطلق (3.076 مليون دولار). هذا وتشير البيانات إلى أن خدمات التوزيع كانت أكبر المساهمين (48٪ من إجمالي مساهمة قطاع الخدمات). وتأتي الخدمات الاجتماعية في المرتبة الثانية بنسبة 37٪. أما قطاع الإنتاج فيستحوذ على 11٪ (منها 1٪ لخدمات الأعمال و10٪ للخدمات المالية)، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الخدمات الشخصية (حوالي 5٪).

تظهر البيانات المعروضة في عمود (4)–(6) التطور البنيوي لقطاع الخدمات في قطاع غزة خلال الفترة 1994–2012. اذ تظهر النتائج في عمود (6) أن قطاع الخدمات أسهم بما مقداره 61٪ من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث مثلت الزيادة في مساهمة الخدمات الاجتماعية الغالبية العظمى لهذه النسبة. كذلك تبين النتائج أن بنية قطاع الخدمات قد تغيرت بشكل كبير، فقد ارتفعت مساهمة الخدمات الاجتماعية من 37٪ إلى 61٪. وتعزى هذه الزيادة الى النمو في الإدارة العامة والدفاع. وباستثناء الخدمات المالية, التجارة الداخلية, والخدمات الأخرى، فقد انخفضت مساهمة باقي القطاعات الخدمية بما في ذلك خدمات الإنتاج.

جدول 2: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (للأسعار الثابتة لعام 2004) للضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ما بين عام: 1994-2012

نوع النشاط الخدمي	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	الحصة (%) من قطاع الخدمات 1994 (1)	الحصة (%) من قطاع الخدمات 2012 (2)	*الحصة (%) من نمو الإنتاج 1994-2012 (3)	الحصة (%) من قطاع الخدمات 1994 (4)	الحصة (%) من قطاع الخدمات 2012 (5)	*الحصة (%)من نمو الإنتاج 1994-2012 (6)
خدمات المنتجين	**24.3%**	**16.1%**	**10.9%**	**25.2%**	**14.3%**	**-3.5%**
الأنشطة العقارية وأنشطة الأعمال	22.1	9.3	1.2	23.9	11.9	-7.7
الوساطة المالية	2.2	6.8	9.7	1.2	2.3	4.1
خدمات التوزيع	**44.4**	**46.6**	**47.9**	**35.3**	**20.1**	**-4.7**
تجارة الجملة، التجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية	35.4	26.6	21	27.7	17.8	1.7
النقل والتخزين والاتصالات	9.1	19.9	26.9	7.6	2.2	-6.4
الخدمات الشخصية	**5.4**	**4.8**	**4.5**	**2.7**	**4.9**	**8.6**
الفنادق والمطاعم	4.2	1.4	-0.4	1.8	0.6	-1.4
الأنشطة الاجتماعية، والخدمات الشخصية	0.9	1.2	1.3	0.7	0.3	-0.3
الخدمات الأخرى	0.3	2.3	3.6	0.2	4	10.3
الخدمات الاجتماعية	**25.7**	**32.4**	**36.6**	**36.7**	**60.7**	**99.7**
الإدارة العامة والدفاع	11.8	15.3	17.6	15.5	34.2	64.5
التعليم	8.1	12.2	14.8	14	16.7	21.1
الصحة والعمل الاجتماعي	5.8	4.9	4.3	7.1	9.8	14.1
المجموع	**100%**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي	**56.5%**	**56.4%**	**56.4%**	**62.%**	**62%**	**61%**

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

*يحسب النمو المئوي للتوظيف بالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي لقطاع معين للفترة ما بين 1995-2012 مقسوماً على التغير في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات.

604 تطور قطاعات الخدمات الفرعية 1994–2012: المساهمة في نمو العمالة

يستعين هذا القسم بمؤشر العمالة لمناقشة التغيرات في بنية قطاع الخدمات خلال الفترة 1995–2012.[14] الأعمدة (1) إلى (3)–جدول (3) تعرض البيانات المتعلقة بالضفة الغربية، والتي تظهر بوضوح أن قطاع الخدمات الفلسطيني تطور بصفته قطاعا تقليدياً. ففي عام 1995، استوعبت خدمات التوزيع (خاصة خدمات التجارة الداخلية) القسم الأكبر من العاملين في قطاع الخدمات، تلتها الخدمات الاجتماعية. أما خدمات الإنتاج، فشكلت مساهمتها فقط 6٪. وخلال الفترة 1995–2012، لم تتغير بنية العمالة في الخدمات في الضفة الغربية بشكل جوهري، حيث انخفضت حصة خدمات التوزيع قليلاً لصالح الخدمات الاجتماعية والشخصية. أما الخاسر الأكبر، فكان قطاع خدمات الإنتاج، حيث تقلصت مساهمته إلى النصف.

ومن حيث المساهمة في النمو الإجمالي للعمالة، فقد أسهمت الخدمات بما نسبته 63٪ خلال الفترة 1995–2012، إذ تركزت معظمها في الخدمات التقليدية. أما مساهمة خدمات الإنتاج، فلم تتجاوز 1٪. وبالتدقيق في مكونات هذا القطاع يتبين أن مساهمة الخدمات المالية قد بلغت 3% من النمو الإجمالي، في حين شهدت خدمات الأعمال نمواً سلبياً بحوالي 2%، مما يعكس انخفاضاً في مستوى العمالة.

ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف في بنية الخدمات بين قطاع غزة والضفة الغربية إلى الصدمات الاقتصادية التي بدأت مع اندلاع الانتفاضة الثانية وتصاعدت بعد سيطرة حماس عسكرياً على غزة في عام 2007. حيث تبع هذه الأحداث حصار بري وبحري صارم فرضته إسرائيل على القطاع، الأمر الذي أدى إلى منع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي بالإضافة إلى تضاءل القدرة الصناعية. وقد مهد ذلك لتوسع قطاع الخدمات، وخاصة الخدمات الاجتماعية باعتبارها الملاذ الأخير لخلق فرص عمل للحد من معدلات البطالة التي تجاوزت إلى حد بعيد نظيرتها في الضفة الغربية (انظر قسم 8).

[14] بيانات العمالة لعام 1994 ليست متاحة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حدة.

جدول 3: مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف للضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ما بين عام: 1995-2012

	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	الحصة (%) من قطاع الخدمات 1995 -1-	الحصة (%) من قطاع الخدمات 2012 -2-	النمو المئوي *للتوظيف 1995-2012 -3-	الحصة (%) من قطاع الخدمات 1995 -4-	الحصة (%) من قطاع الخدمات 2012 -5-	النمو المئوي *للتوظيف 1995-2012 -6-
خدمات المنتجين	**6.28**	**2.75**	**0.62**	**4.59**	**0.90**	**-0.10**
الأنشطة العقارية، أنشطة الأعمال،	4.93	0.37	-2.38	3.05	0.26	-0.50
الوساطة المالية	1.35	2.38	3.00	1.54	0.64	0.40
خدمات التوزيع	**46.19**	**41.03**	**37.92**	**39.57**	**30.89**	**28.52**
تجارة الجملة، التجزئة، إصلاح المركبات، والسلع الشخصية	35.87	32.78	30.92	31.10	20.98	18.22
النقل، التخزين، والاتصالات	10.31	8.24	6.99	8.48	9.91	10.30
الخدمات الشخصية	**14.35**	**17.58**	**19.53**	**11.46**	**9.27**	**8.67**
الفنادق والمطاعم	6.50	4.76	3.71	1.79	1.54	1.48
الأنشطة الاجتماعية، والخدمات الشخصية	6.05	5.86	5.74	3.42	3.99	4.14
الخدمات الأخرى	1.79	6.96	10.07	6.25	3.73	3.05
الخدمات الاجتماعية	**33.18**	**38.64**	**41.93**	**44.37**	**58.94**	**62.91**
الإدارة العامة والدفاع	10.31	15.75	19.03	28.26	34.62	36.35
التعليم	15.47	17.03	17.97	9.89	16.86	18.76
الصحة والعمل الاجتماعي	7.40	5.86	4.93	6.22	7.46	7.80
المجموع **مساهمة القطاع الخدمى فى التوظيف الكلى**	**100** **44.6%**	**100** **54.6%**	**100** **63%**	**100** **53%**	**100** **77%**	**100** **89%**

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

* يحسب النمو المئوي للتوظيف بالفرق بين عدد المشتغلين لقطاع معين للفترة ما بين 1995-2012 مقسوماً على التغير في العدد الكلي للمشتغلين في قطاع الخدمات.

7- التأثير غير المباشر للعمالة في قطاع الخدمات

يناقش هذا القسم مساهمة الخدمات في التوظيف من زاوية أخرى وذلك عن طريق تقدير أثر العمالة غير المباشرة (التأثير المضاعف) لقطاع الخدمات. ويقصد بذلك تقدير تأثير قطاع الخدمات على توليد وظائف غير خدمية (تشمل التوظيف في قطاع الصناعة، الزراعة، والبناء). هذا ويمكن أن ينشأ هذا التأثير من خلال قناتين بحيث تتعلق الأولى بزيادة الطلب على الأنشطة غير الخدمية والناتجة من توسع قطاع الخدمات. أمّا القناة الثانية فتتعلق بتأثير الدخل والأجور المتولدة من أنشطة قطاع الخدمات على زيادة الطلب (الاستهلاك) على الأنشطة غير الخدمية.

ولتقدير تأثير العمالة غير المباشرة، سنستعين بنموذج المربعات الصغرى العادية لتحليل الانحدار وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لبيانات القوى العاملة الربعية والتي تغطي الفترة 1999-2011. وبالاتساق منهجياً مع Moretti (2010) و Fagio and Overman (2012)، يتم قياس هذا النموذج على النحو التالي:

$$logNon\text{-}service_{jt} = B_0 + B_1 logservice_{jt-1} + B_2 educ_{jt-1} + d_j + c_t + e_{jt} \quad (2)$$

ويقيس المتغير التابع ($logNon\text{-}service_{jt}$) لوغاريتم عدد العاملين خارج القطاع الخدمي لمحافظة معينة (j) في الربع t. أمّا المتغير التفسيري (المستقل) الرئيسي ($logservice_{jt-1}$) فهو لوغاريتم عدد العاملين في قطاع الخدمات، والذي يقاس في الربع السابق (t-1) وذلك لتخفيف تأثير التزامن المباشر بين المتغيرات التابعة والمستقلة والذي من الممكن أن يؤدي إلى تحيّز القيمة المقدرة للمتغير المستقل. أمّا الدالة (B_1) فتقيس مرونة العمالة غير المباشرة لقطاع الخدمات. وعلى وجه الخصوص، تقيس هذه الدالة التغير المئوي في العمالة غير الخدمية نتيجة لتغير مئوي للعمالة في قطاع الخدمات.

كذلك تم إضافة متغير نسبة السكان الذين تلقوا تعليماً لأكثر من 15 عاما ($educ_{jt-1}$) إلى نموذج (2)، وذلك من أجل عزل تأثير التغيرات في رأس المال البشري على خلق فرص

العمل. هذا ويتم قياس متغير التعليم بالمقارنة مع الفئة المحذوفة (حصة العمال الذين تلقوا تعليماً أقل أو يساوي 15 عاماً). تم أيضاً إضافة متغيرات وهمية (d_j) وذلك لعزل التأثيرات الثابتة (التي لا تتغير مع الزمن) والخاصة بكل محافظة على حدة. كما تم عزل تأثير الصدمات على المستوى الاقليمي (الضفة الغربية أو قطاع غزة) والتي قد تتغير من ربع إلى أخر بإضافة المتغيرات الوهمية (c_t). من الأمثلة على هذه الصدمات، اندلاع الانتفاضة الثانية وتأثيرها على سوق العمل.

سأقوم أولاً بتقدير نموذج (2) في محافظات الضفة الغربية، حيث تشير النتائج إلى أن قطاع الخدمات له تأثير ايجابي على العمالة غير المباشرة وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1٪. وبالتحديد بلغت نسبة مرونة العمالة غير المباشرة لقطاع الخدمات حوالي 0.33، مما يدل على أن زيادة العمالة في الخدمات بنسبة 1٪ تزيد من فرص العمل غير المباشرة بنسبة 0.3٪. وتشير النتائج أيضاً إلى أن مرونة العمالة في غزة أكبر من مثيلتها في الضفة, إذ بلغت 0.8 وعند دلالة إحصائية بلغت 1%. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن حجم الخدمات في غزة أكبر من نظيره في الضفة. فكلما زاد حجم قطاع الخدمات، من المتوقع أن يزداد تأثير الدخل الناتج من أنشطة هذا القطاع على زيادة الطلب على الأنشطة غير الخدمية ومن ثم زيادة مستويات التوظيف فيها.

وكما أشرنا آنفاً فان حجم المساهمة في التوظيف تختلف من نشاط خدمي لآخر. لذلك يسلط التحليل التالي الضوء على التباين في تأثير العمالة غير المباشرة للقطاعات الخدمية الفرعية ما عدا الخدمات الاجتماعية (الحكومية). وبشكل أكثر تحديداً، سأقوم بالاستعانة بنموذج انحدار مماثل لنموذج (2) لتقدير دالة المرونة لخدمات الإنتاج، خدمات التوزيع، والخدمات الشخصية. وفي هذه الحالة يكون المتغير المستقل ذو الاهتمام هو لوغاريتم عدد العمال في ذلك القطاع الخدمي الفرعي، مقاساً في الربع السابق (t-1). أمّا المتغير التابع فيمثل لوغاريتم إجمالي عدد العمال في كل القطاعات الاقتصادية، باستثناء عدد العاملين في ذلك القطاع الخدمي الفرعي. تظهر النتائج المعروضة في عمود (1)– جدول (4) تقدير المرونة في الضفة الغربية. واتساقاً مع حجم المساهمة في التوظيف الخدمي، تظهر النتائج أن معدل المرونة لخدمات التوزيع هو الأعلى، تليه بفارق كبير الخدمات الشخصية وخدمات الإنتاج.

ويتشابه هذا النمط من النتائج مع تقديرات المرونة الخاصة بقطاع غزة. إلا أن قيم المرونة المقدرة للأخيرة أكبر، ليعكس عظم مساهمة قطاع الخدمات في قطاع غزة مقارنة بنظيره في الضفة الغربية.

من جانب آخر، تبين النتائج المعروضة في عموديّ (2) و(4) القيم المقدرة للمرونة عند استثناء عدد العمال في كل الفروع الخدمية من المتغير التابع. إذ تعكس تقديرات المرونة في هذا النموذج التأثير غير المباشر لأنشطة الخدمات الفرعية على خلق فرص عمل غير خدمية (في قطاعات التصنيع والزراعة والبناء). يظهر التحليل للضفة الغربية (عمود 2) أن النتائج مشابهة لنظيرتها في عمود (1) ما عدا مرونة الخدمات التوزيعية إذ تضاعفت قيمتها المقدرة. أمّا بالنسبة لقطاع غزة، فإن معدل المرونة كان أعلى في قطاعي الإنتاج والخدمات الشخصية مقارنة مع نظيراتها في عمود (3). أمّا بالنسبة لخدمات التوزيع، فتشير النتائج إلى أن القيمة المقدرة لمرونته ليست ذات دلالة إحصائية (القيمة المقدرة تساوي صفر إحصائياً). ويمكن أن تعزى هذه النتيجة للتأثير المزاحم (crowding out effect) لهذا القطاع الفرعي. فهذا ما يكون عليه الحال عندما تلعب نشاطات الاستيراد (المولد الرئيس لأنشطة التوزيع) دوراً في تقليص النشاطات غير الخدمي، وتحديداً النشاط الصناعي. و ضمن هذا السيناريو، من المرجح أن يحيّد هذا التأثير الانكماشي قدرة خدمات التوزيع في توليد فرص عمل في القطاعات غير الخدمي.

جدول 4: تقدير مرونة التوظيف غير المباشر لقطاع الخدمات الفلسطيني (1999–2011)

القطاع الخدمي	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	العمالة في القطاعات الأخرى	العمالة في القطاعات غير الخدمية	العمالة في القطاعات الأخرى	العمالة في القطاعات غير الخدمية
	-1-	-2-	-3-	-4-
خدمات الانتاج	0.06	0.05	0.07	0.12
	(2.98)***	(2.48)***	(3.39)***	(3.50)***
خدمات التوزيع	0.28	0.75	0.34	0.07
	(4.46)***	(5.45)***	(5.2)***	-0.52
الخدمات الشخصية	0.12	0.12	0.185	0.24
	(4.09)***	(3.67)***	(5.91)***	(5.45)***

القيم داخل الأقواس تشير إلى الدالة الإحصائية لاختبار (ت). حيث يشير الرمز *** إلى دلالة إحصائية بمستوى 1%.

8- العلاقة بين الاختلالات الاقتصادية والتوسع في قطاع الخدمات التقليدية

يشير التحليل المفصل في الأقسام السابقة إلى أن قطاع الخدمات الفلسطيني هو قطاع تقليدي بامتياز إذ تهيمن عليه القطاعات الاجتماعية والتوزيعية، وبالذات في قطاع غزة. يهدف هذا القسم إلى التعرف على (بعض) الأسباب الكامنة وراء توسع الخدمات التقليدية، مع التركيز على مؤشر العمالة.

أولاً، تقترح هذه الدراسة وجود ارتباط وثيق بين هيمنة خدمات التوزيع من جهة (خاصة التجارة الداخلية والتي تشمل خدمات التجزئة والجملة)، وانكماش قطاعات الإنتاج من جهة أخرى. الأمر الذي يترتب عليه زيادة أنشطة الاستيراد، مما يعزز الطلب على خدمات التجارة الداخلية. ففي بداية تسعينيات القرن الماضي، بدأ الطلب الإسرائيلي، بصفته المستورد الرئيسي للمنتجات الفلسطينية، على الصناعات الفلسطينية بالتراجع نظراً لتحرر اقتصاد إسرائيل وسماحه باستيراد المنتجات ذات قيمة إضافية منخفضة مقابل وصول منتجاته التكنولوجية وغيرها من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية إلى الأسواق العالمية (Desus2004). وفي ذات السياق، فقدت المنتجات الفلسطينية جزء من حصتها في السوق المحلي لأنها لم تستطع الصمود أمام منافسين دوليين، خصوصاً من شرق آسيا. ومما زاد الطين بله أن السلطة الفلسطينية فشلت في فرض تعرفة حمائية أو أية تدابير أخرى لحماية المنتج الوطني. وخير دليل على تراجع قطاع الإنتاج هو انخفاض العمالة في القطاع الصناعي (كما بينا سابقاً). ويدلل على ذلك أيضاً تحليل الترابط (correlation analysis) والذي يشير إلى علاقة عكسية بقيمة ترابطية بلغت 0.8- بين متغير العمالة في التجارة الداخلية والصناعة.[15]

إن أحد الخصائص الأساسية للاقتصاد الفلسطيني تكمن في اعتماده بشكل أساسي على المساعدات الخارجية خصوصاً في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية. ففي الفترة 2011-

[15] تم إجراء هذا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية على المستوى الوطني (الضفة وغزة) للفترة الواقعة بين 1995 و2012.

2012، شكلت المساعدات الخارجية نحو 40٪ من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية. ويظهر هذا مدى الاعتماد على المساعدات الخارجية في تمويل العجز التجاري (الذي بلغ معدل 52٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والسنوي خلال نفس الفترة). وهذا بالتالي يعني أن التوسع في الخدمات التقليدية وتحديداً التجارة الداخلية، قائم، على الأقل جزئياً، على المساعدات الخارجية، مما يضع العديد من إشارات الاستفهام حول قدرة قطاع التجارة الداخلية على خلق فرص عمل مستدامة.

ثانياً، تربط هذه الدراسة أيضاً بين التوسع في قطاع الخدمات الاجتماعي (القطاع العام) والصدمات التي تلقاها الاقتصاد خصوصاً في أعقاب الانتفاضة الثانية وذلك مع تزايد العنف والقيود الإسرائيلية المفروضة على حركة البضائع والأفراد داخل وعبر الأراضي الفلسطينية المحتلة. الأمر الذي أدى إلى ركود في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة من 14٪ إلى 27٪ خلال الانتفاضة الثانية. هذا وتحمل القطاع العام، خلال هذه الفترة، أعباء إضافية من حيث استيعاب المزيد من العمالة لتخفيف استشراء البطالة (Cali et al 2013 and Miaari 2009). فيما يلي سأستعين بنموذج تحليل الانحدار لإظهار العلاقة بين زيادة معدل البطالة والتوسع في القطاع العام للفترة ما بين عام 1999–2012 باستخدام بيانات ربعية على مستوى المحافظات. ويتم تقدير نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$public_share_{jt} = a + a_1\, unemployment_rate_{jt-1} + a_2\, labor_force_{jt-1} + d_j + c_t + e_{jt} \quad (3)$$

يقيس المتغير التابع نسبة العمالة في القطاع العام في المحافظة j في المتغير t. وأمّا التفسيري (المستقل) "$unemployment_rate_{jt-1}$" فيمثل معدل البطالة في المحافظة j مقاسا في الربع السابق (t-1). والهدف من ذلك، كما ذكرنا سالفاً هو الأخذ بعين الاعتبار التزامن المباشر بين كل من المتغيرات التابعة و المستقلة. ومع ذلك، هناك احتمال أن لا تكون تقديرات البطالة دقيقة نظراً لان البطالة تقاس بالنسبة لإجمالي قوة العمل. وفي هذه الحالة، فان تأثير البطالة قد يكون نتيجة للتغيرات في إجمالي القوى العاملة بدلا من التغيرات في أعداد العاطلين عن العمل. وللتغلب على هذه المشكلة، تم اضافة متغير لوغاريتم عدد المشاركين في القوى العاملة على مستوى المحافظة مقاساً في الربع السابق

(t-1). كما تم إضافة متغيرات وهمية خاصة بالمحافظات وذلك بالإضافة إلى متغيرات وهمية زمنية (ربعية) كما أشير إليه في وصف نموذج (2) أعلاه.

جدول (5) يعرض نتائج التحليل، حيث يستعرض عمود (1) نتائج تقدير نموذج (3) لجميع المحافظات في الأراضي الفلسطينية. تشير النتائج إلى وجود علاقة ايجابية بين زيادة معدل البطالة وزيادة نسب التوظيف للقطاع العام على مستوى المحافظات، فإشارة القيمة المقدرة (a_1) لمتغير $unemployment_rate_{jt-1}$ ايجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%. وكما يظهر في الصف الثالث لنفس الجدول "معامل بيتا"، والذي يظهر أن زيادة معدل البطالة بمقدار انحراف معياري واحد والبالغ 0.1 لمحافظة معينة يقابله ارتفاع بمقدار4 نقاط مئوية في نسبة التوظيف في القطاع العام لتلك المحافظة.

وعند عقد المقارنة في نسب البطالة على مستوى المناطق، يتبين أن متوسط معدل البطالة في قطاع غزة بلغ حوالي 31٪ مقابل ما يقارب 24% في الضفة الغربية خلال الفترة 1999–2012. ويتضح هذا التفاوت أيضاً عند النظر في نسب التوظيف في القطاع العام والذي يبلغ 35٪ في قطاع غزة مقابل 17.7٪ في الضفة الغربية. وللتمييز بين الضفة وغزة من حيث الارتباط بين معدلات البطالة والعمالة في القطاع العام، سيتم تقدير نموذج (3) بشكل منفصل لكل من الضفة الغربية (عمود 2) وقطاع غزة (عمود 3). هذا وقد دلت النتائج أن العمالة في القطاع العام في غزة أكثر ارتباطاً بارتفاع معدل البطالة.[16] ويظهر ذلك من القيمة المقدرة لمعامل بيتا والذي يزيد بأكثر من الضعفين في غزة عن نظيره في الضفة الغربية. فبطبيعة الحال، ظل القطاع العام في غزة المولد الرئيسي لفرص العمل، وخصوصاً في ظل الحصار المتواصل وما نتج عنه من تراجع قطاعات الإنتاج وتقييد الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي بعد سيطرة حماس على قطاع غزة عسكرياً في عام 2005.

[16] خلال الفترة 1999–2012، بلغ الانحراف المعياري لمعدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة 0.08 و0.09، على التوالي.

جدول 5: تأثير البطالة على التوظيف في القطاع العام (1999-2012)

المتغير المستقل	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
	1-	2-	3-
معدل البطالة	0.39	0.15	0.35
	***(12.77)	***(5.79)	**(5.51)
معامل بيتا	0.04	0.012	0.031
R-sq	0.9	0.73	0.84
عدد المشاهدات	816	561	255

القيم داخل الأقواس تشير إلى الدالة الإحصائية لاختبار (ت). حيث يشير الرمز *** إلى دلالة إحصائية بمستوى 1%، الرمز ** يشير إلى دلالة إحصائية بمستوى 5%.

9- أداء قطاع الخدمات الفلسطيني: العلاقة بين توسع الخدمات التقليدية وإنتاجية العمال

تشير هذه الدراسة إلى أن قطاع الخدمات الفلسطيني قائم على الخدمات التقليدية، وأن هذه السمة ليست عابرة وإنما هيكلية. فالاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، بالإضافة إلى انكماش القطاع الصناعي وارتباط ذلك بالإفراط في أنشطة الاستيراد والاعتماد الكبير على الخدمات الاجتماعية بعد قيام السلطة الفلسطينية، جميعها عوامل أسهمت في نمو وهيمنة قطاع الخدمات التقليدية. أمّا الخدمات الحديثة (خدمات الإنتاج) فقد شهدت تراجعاً طوال تلك الفترة. في هذا القسم من الدراسة، سنقوم بتقييم أداء قطاع الخدمات الفلسطيني من خلال إبراز تأثير نمو قطاع الخدمات التقليدية على الإنتاجية.

لا شك أن الإنتاجية تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاديين وصانعي السياسات. إذ تشير الأدبيات في هذا المضمار إلى أن الإنتاجية هي المحرك الرئيسي لنمو نصيب الفرد من الدخل و تمثل المعيار الرئيسي الذي يؤخذ بالحسبان عند تفسير التباين في معدلات الدخل بين البلدان (Jorgensn 1991; Timmer *et .al* 2005). لذلك فان البحث في كيفية تأثير التوسع في قطاع الخدمات على إنتاجية الاقتصاد الفلسطيني يكتسب أهمية خاصة. يقوم هذا التحليل باختبار صحة فرضية أثر بومول على الاقتصاد الفلسطيني. يرجع بومول تدني الإنتاجية في القطاع الخدمي، مقارنة بالقطاع الصناعي، إلى تدني توظيف رأس المال المادي (Physical Capital) والذي يعتبره بومول المولد الأساس لنمو الإنتاجية. لذلك، فان الإفراط في الاعتماد على الخدمات الإنتاجية منخفضة القيمة (خاصة الخدمات التقليدية) من شأنه أن يؤثر سلباً على إنتاجية الاقتصاد الكلي، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي Maroto and Rubalcaba 2008).

واتساقاً مع العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع (Kox and Rubalcaba 2007; Maroto and Rubalcaba 2008; Bosworth and Triplett 2007 US productivity)،

سأستخدم في هذا التحليل إنتاجية العمال كمقياس للإنتاجية، والتي أحسبها وفقا لقيمة الانتاج الإضافية (real value added) ومقدراً بالأسعار الثابتة لعام 2004. يستخدم هذا التحليل بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي توفر إحصاءات متعلقة بالإنتاج على مستوى المنشآت، العمال، والتشغيل في القطاع المنظم الفلسطيني. ويغطي هذا المسح الاقتصادي للبيانات المستخدمة في هذا البحث العديد من المنشآت غير الزراعية وغير الحكومية (الإدارة العامة والدفاع) في الفترة الواقعة بين 1998 و2009. ويعود السبب في عدم استخدام بيانات أكثر حداثة إلى تغير تصنيف النشاطات الاقتصادية، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من المستوى الثالث (ISIC Review 3) إلى المستوى الرابع (ISIC Review 4)، الأمر الذي يصعّب من عملية تعقب التغير في الإنتاجية عبر الزمن. وكذلك الحال، لم يكن بمقدورنا إجراء تحليل لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حدة، وذلك بسبب عدم توفر البيانات في وقت إعداد هذه الدراسة.

يظهر جدول (6) مستوى إنتاجية العمال وكذلك المساهمة في نمو هذه الإنتاجية لقطاع البناء، الصناعة، وقطاع الخدمات. وتظهر النتائج أن إنتاجية العمال في عام 1998 كانت الأدنى في قطاع الخدمات إذ بلغت 9.078 دولاراً بالمقارنة مع قطاع التصنيع (10.938 دولاراً) وقطاع البناء (16.672 دولاراً). كما يستعرض الجدول (4) أيضاً إنتاجية العمالة في فروع الخدمات على المستوى الثنائي (two digit level). إذ يسمح هذا التصنيف بإجراء مقارنة بين الخدمات التقليدية غير الحكومية والحديثة (خدمات الانتاج) بشكل أكثر تفصيلياً. وتظهر النتائج أن إنتاجية العمال تتباين بشكل كبير عبر فروع الخدمات المختلفة. حيث حققت الخدمات الاجتماعية– غير الحكومية والشخصية أدنى إنتاجية (عمود 1). أمّا أكثر القطاعات إنتاجية فينضوي العديد منها تحت مظلة الخدمات الحديثة حيث تراوحت إنتاجية العمال فيها بين 33.308 و54.549 دولاراً. وتشمل هذه القطاعات الفرعية البريد والاتصالات، وقطاع العقارات، والقطاع المصرفي (سلطة النقد الفلسطينية)، وقطاع البحث والتطوير.

بالرغم من مستويات الإنتاجية العالية للخدمات الحديثة إلا أن نسبة العمال، قياساً بمجموع العمالة الخدمية للمنشآت، في هذه القطاعات متدني للغاية إذ يبلغ حوالي 8٪ (انظر عمود 2)، مما يدل على أن إنتاجية الخدمات الحديثة في الأراضي الفلسطينية لها تأثير ضئيل جداً في التغلب على انخفاض إنتاجية العمال في باقي القطاعات الخدمات الفرعية الأخرى. وبالتوافق مع فرضية بومول، فإن ضخامة قطاع الخدمات (64٪ من مجموع العاملين في الاقتصاد الفلسطيني) وتدني إنتاجيته يؤدي إلى أن تنحى الإنتاجية الكلية للعمال في الاقتصاد الفلسطيني منحى تنازلي باتجاه إنتاجية الخدمات.

ويتضح التأثير السلبي لتوسع قطاع الخدمات على الإنتاجية عند التدقيق في مساهمة الخدمات في نمو إنتاجية العمال. إذ يظهر عمود (3) أنه على عكس العاملين في قطاعي البناء والصناعة، فقد انخفضت إنتاجية العمال في قطاع الخدمات ككل إلى 7.373 دولاراً حتى نهاية عام 2009. ويمكن أن يعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض إنتاجية العمال في قطاع خدمات بيع التجزئة بمقدار 58%، حيث يعد هذا القطاع الأكثر تشغيلاً. فقد نمت نسبة مساهمته التوظيفيّة في قطاع الخدمات من 22% إلى 32% لنفس الفترة. تشير النتائج أيضاً إلى وجود تباين في نمو إنتاجية العمال بين فروع الخدمات المختلفة الأخرى. فقد شهدت خدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الإنتاج (باستثناء الحاسوب وخدمات البحوث) نمواً كبيرا في إنتاجية العمال، إلاّ أن تدني حصة العمال لهذه الخدمات بالنسبة لمجموع العمالة الخدمية، كما ذكر أعلاه، يجعل من تأثيرها على تحسين النمو الإجمالي لإنتاجية العمال في القطاع الخدمي منخفض للغاية. في المقابل شهدت الخدمات الاجتماعية– غير الحكومية تحسناً في الإنتاجية بمقدار 15٪، في حين شهدت جميع الخدمات الشخصية تقريباً انخفاضاً في إنتاجية عمالها خلال نفس الفترة.[17]

[17] لا تتوفر لهذه الدراسة بيانات تمكنها من تبرير الانخفاض في إنتاجية العمال في الخدمات التقليدية. لذا نترك دراسة هذا الجانب المهم للأبحاث المستقبلية.

جدول 6: نمو إنتاجية العمال للأراضي الفلسطينية 1998-2009

النشاط الاقتصادي	إنتاجية العمال- 1998	1998 -نسبة العمال- من إجمالي العمالة الخدمية	إنتاجية العمال- 2009	إنتاجية 2009 – نسبة العمال- من إجمالي العمالة الخدمية	النمو المئوي للإنتاجية (1998-2009)
	-1	-2	-3	-4	-5
البناء والتشييد	$16,672	0.032	$26,188	0.018	0.571
الصناعة	10,983	0.326	11,875	0.227	0.081
الخدمات التوزيعية					
بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	9,261	0.073	5,940	0.068	-0.359
تجارة الجملة	9,290	0.094	15,998	0.027	0.722
تجارة التجزئة، وإصلاح السلع الشخصية	9,283	0.22	3,851	0.322	-0.585
النقل البري	22,619	0.009	9,559	0.011	-0.577
الأنشطة المساعدة، أنشطة وكالات السفر	13,522	0.004	17,156	0.004	0.269
البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	54,549	0.01	102,924	0.017	0.887
خدمات الإنتاج					
الأنشطة العقارية	45,232	0.001	18,484	0.001	-0.591
خدمات الأعمال					
تأجير آلات بدون عامل وتأجير سلع شخصية	6,785	0.003	10,192	0.003	0.502
الحاسب الالكتروني والأنشطة ذات الصلة	11,094	0.002	9,072	0.003	-0.182
البحث والتطوير	33,380	0.002	23,933	0.001	-0.283
الأنشطة التجارية الأخرى	6,144	0.042	8,821	0.026	0.436
خدمات الوساطة المالية					
سلطة النقد، البنوك التجارية والإسلامية، ومؤسسات الإقراض	34,557	0.017	44,808	0.018	0.297

النشاط الاقتصادي	إنتاجية العمال- 1998	1998 -نسبة العمال- من إجمالى العمالة الخدمية	إنتاجية العمال- 2009	إنتاجية 2009 – نسبة العمال- من إجمالى العمالة الخدمية	النمو المئوي للإنتاجية (1998-2009)
	-1	-2	-3	-4	-5
بورصة فلسطين وشركات الأوراق المالية	10,646	0.0003	20,637	0.001	0.938
شركات التأمين	14,501	0.004	28,974	0.003	0.998
الخدمات الشخصية					
أنشطة المؤسسات ذات العضوية الأخرى	4,085	0.017	2,201	0.041	-0.461
الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية	3,841	0.011	2,629	0.019	-0.316
الأنشطة الخدمية الأخرى	235	0.019	1,979	0.031	7.416
الفنادق والمطاعم	6,957	0.04	2,083	0.045	-0.701
الخدمات الاجتماعية					
التعليم	5,952	0.054	6,867	0.065	0.154
الصحة والعمل الاجتماعى	5,049	0.046	5,798	0.047	0.148
المجموع الكلى لقطاع الخدمات	**9,078**	**0.642**	**7,373**	**0.755**	**-0.188**
المجمع الكلي	**9,962**	**1**	**8,852**	**1**	**-0.11**

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

10- الخاتمة والتوصيات

شهد الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن الماضي نمواً متسارعاً في أنشطة الخدمات، مما أدى إلى تغير بنيوي في العديد من البلدان نحو اقتصاد قائم على الخدمات. وقد تناولت العديد من الدراسات الأثر الاقتصادي لتوسع قطاع الخدمات، حيث أظهرت أن هذا التأثير يعتمد بالأساس على بنية (نوع) الأنشطة الخدمية. وفي هذا الإطار تحدثت العديد من الأدبيات عن ارتباط التنمية الاقتصادية بالتوسع في الخدمات الحديثة، وخاصة في قطاعي الأعمال والخدمات المالية. إذ يرتبط نمو الإنتاجية الكلية للاقتصادات القائمة على الخدمات ارتباطاً وثيقاً بنسبة الخدمات الحديثة مقابل الخدمات التقليدية (الاجتماعية والشخصية والتوزيع). وعلى وجه الخصوص، شهدت الاقتصادات التي تعتمد على الخدمات الحديثة نمواً سريعاً في الإنتاجية مقابل تباطؤ نمو في الاقتصادات القائمة على الخدمات التقليدية.

يتميز الاقتصاد الفلسطيني (ككثير من اقتصاديات العالم) بكونه اقتصاد خدمي، حيث أسهم قطاع الخدمات بنسبة 57٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و62٪ من إجمالي العمالة في عام 2012. توصلت هذه الدراسة إلى أن قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية قائم إلى حد كبير على الخدمات التقليدية. كما تبين أن الخدمات الحكومية (الاجتماعية) وخدمات التوزيع تهيمن بشكل ملحوظ على قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية، في حين أن مساهمة الخدمات الحديثة (خصوصاً خدمات الأعمال والخدمات المالية) لا زالت هامشية. تتبع هذا البحث أيضاً تطور قطاع الخدمات وقدم أدلة على أن التوسع في قطاع الخدمات الفلسطيني وهيمنة الخدمات التقليدية مرتبطة، إلى حد ما، بالاختلالات الاقتصادية التي بدأت مع احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967. ومن ضمن هذه الاختلالات العجز التجاري الكبير مع إسرائيل وضعف تنافسية القطاع الصناعي والقيود الإسرائيلية، والتي تحول دون خلق أنشطة خدمية حديثة ومستدامة.

وللأسف لم تتمكن السلطة الفلسطينية منذ قيامها من إحداث تغيير حقيقي في الاعتماد المفرط على الخدمات التقليدية (الاجتماعية والتوزيع) بل إن حصتها نمت على حساب القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة). إلا أن نشوء السلطة الفلسطينية أدى إلى ظهور

بعض القطاعات الخدمية الحديثة مثل الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتي عززت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994–2012. ومع ذلك، فان مساهمتها في العمالة لا زالت ضعيفة، مما يعكس الطبيعة الاحتكارية لهذه القطاعات.

وقد أفرد هذا البحث باباً كاملاً لتحليل الأسباب وراء التوسع في الخدمات التقليدية (التوزيعية والاجتماعية)، مع التركيز على الفترة التي أعقبت قدوم السلطة الفلسطينية، وتسليط الضوء على اثنتين من الاختلالات الاقتصادية: انكماش القطاعات الإنتاجية والتوسع المفرط في أنشطة الاستيراد من جهة؛ وارتفاع نسبة البطالة التي زادت بشكل ملحوظ خلال الانتفاضة الثانية نتيجة للصدمات وانخفاض الطلب وتقييد وصول العمال الفلسطينيين إلى السوق الإسرائيلي، من جهة أخرى. ويظهر التحليل التجريبي أن التوسع في الخدمات التوزيعية والاجتماعية (الحكومية) يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الاختلالات.

في ضوء هذه النتائج، يمكن القول بأن الاعتماد على قطاع الخدمات التقليدية لتعزيز النمو الاقتصادي أو خلق فرص عمل تلبي الزيادة في النمو السكاني من غير المحتمل أن يكون مجدياً. ومن الصعب بمكان أن يستمر الاعتماد على القطاع الحكومي لخفض معدلات البطالة، لاسيما في ظل المصاعب المالية التي تعصف بالسلطة الفلسطينية. من الواضح أيضاً أن التوسع في القطاع الحكومي يعود الفضل فيه للمعونات الخارجية وليس نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك الحال، فإن التوسع في خدمة التجارة الداخلية يعتمد، إلى حد كبير، على المعونات الخارجية أيضاً، مما يلقي بظلال من الشك على قدرة قطاع التجارة الداخلية على خلق فرص عمل مستدامة.

ولتسليط الضوء على الآثار السلبية لهيمنة قطاع الخدمات التقليدية، دأب هذا البحث على تقييم أداء قطاع الخدمات، وذلك للتوصل إلى أثر التوسع في الخدمات غير الحكومية على إنتاجية الاقتصاد الفلسطيني. وقد وجدت الدراسة أن الإفراط في الاعتماد على الخدمات ذات الإنتاجية المنخفضة (لاسيما خدمات التوزيع) تؤثر سلباً على مستوى ونمو الإنتاجية في قطاع الخدمات والاقتصاد ككل، مما قد يؤدي إلى ركود في النمو الاقتصادي.

ولعل من أهم الاستنتاجات الذي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن الأسباب الحقيقية وراء هيمنة وتوسع قطاع الخدمات التقليدية هي الاختلالات الاقتصادية التي تعزى في معظمها إلى القيود الإسرائيلية والاعتماد على المساعدات المالية الدولية بالإضافة إلى التأثير السلبي لهيمنة الخدمات التقليدية على الانتاجية الكلية للاقتصاد الفلسطيني. لذلك، ترى هذه الدراسة أن التوسع في الخدمات التقليدية من غير المحتمل أن يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يستوجب صياغة سياسات تهدف إلى تعزيز أنشطة خدمات الأعمال والخدمات المالية اللازمة لتحقيق نمو في الإنتاجية يعول عليه في زيادة تنافسية قطاع الخدمات. كما ينبغي على واضعي السياسات الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية، خصوصاً قطاع الصناعة. والتي من شأنها زيادة الطلب وتوسيع مساهمة الخدمات الحديثة.

المراجـــــع

Arnon, A. and Weinblatt, J (2001) "Sovereignty and economic development: The case of Israel and Palestine". The Economic Journal 111: F291–F308.

Banga, R (2005) "Critical Issues in India's Service- led Growth, W.P. 171, ICRIER.

Baumol, W. (1967) "Macroeconomics of Unbalanced Growth: the Anatomy of Urban Crisis". The American Economic Review, 57(3), 416-426.

Baumol, W. (1985). "Productivity Policy in Service Sector". In R.P. Inman (Ed), Managing the Service Economy: Prospects and problems. Cambridge: Cambridge University Press.

Baumol, W (1989) "Productivity and American Leadership". The Long View. London: MIT Press.

Bosworth, BP. and Triplett, J (2007). "Services Productivity in the United States: Griliches" service s Volume Revisited," in Ernst R. Berndt and Charles M. Hulten, eds. Hard-to-MEasure Goods and Services: Essays in Memory of Zvi Griliches (Chicago: University of Chicago Press).

Broadberry, S. and S. Ghosal (2005). "Technilogy, Organization and Productivity Performance in Services: Lessons from Britain and the United States since 1870." Structural Change and Economic Dynamics. 16: 437-66.

Cali, M. Miaari, S. & Fallah, B (2013) "Public Sector Jobs and Conflict in the Occupied Territories of the West Bank". Working Paper.

Eichengreen, B. and Gupta, P (2009). “Two Waves of Services Growth”, NBER Working Paper no. w14968.

Fagio, G. and Overman, H (2012). "The Effect of Public Employment on Local Labor Markets" SERC Discussion paper 111.

Francois, J. and J. Woerz (2008). "Producer Services, Manufacturing Linkages, and Trade". Journal of Industry, Competition and Trade, 8:199-229.

Francois, J. and Hoekman, B (2010). "Services Trade and Policy." Journal of Economic Literature, 48: 642–92.

Francois, J. and Reinert, K (1996). "The Role of Services in the Structure of Production and Trade: Stylized Facts from Cross Country Analysis". Asia-Pacific Economic Review, 2:35-43.

Gordon J, Gupta, P (2003) "Understanding India's Services Revolution", IMF Mimeo.

Hoekman, B. and Mattoo, A (2008). "Services Trade and Growth". World Bank Policy Research Paper 4461.

Inklar, R. Timmer, M, and Van Ark, B (2007). "Mind the Gap! International Comparison of Productivity in Services and Goods Production". German Economic Review, 8: 281-307.

Inklar, R. Timmer, M, and Van Ark, B (2008). "Market Services Productivity Across Europe and the US". Economic Policy, 23: 141-94.

Jorgenson D,W. (1991) "Productivity and Economic Growth" NBER.

Joshi, S (2010) "From the 'Hindu Rate of Growth' to 'Unstoppable India': Has the Service Sector Played a Role?". The Service Industries Journal. Vol. 30: 1299-1312.

Kox, H. (2004). "The Contribution of Business Services to Aggregate Productivity Growth." The Hague: Central Plan Bureau, mimeo.

Kox, H. and Rubalcaba, L (2007). "Analysing the contribution of business services to European economic growth". MPRA Paper n. 2003.

Leiponen A (2001). "Knowledge Services in the Innovation System". ETLA: Helsinki.

Maroto, A. and Rubalcaba, L (2008) "Services productivity revisited". Service Industries Journal, 28: 337-53

Miaari, S. (2009) The Public- Private Wage Differential in the West Bank and Gaza Before and During the Second Intifada. Working Paper.

Moretti, E. (2010). Local Multipliers, American Economic Review Papers and Proceedings, 100: 1-7.

Oulton, N. (2001) "Must the Growth rate Decline? Baumol's Unbalanced Growth Revisited". Oxford Economic Papers, 53: 605-627.

Pugno, M (2006). "The Service Paradox and Endogenou Economic Growth." Structural Change and Economic Dynamics, 17:99-115.

Sasaki, H (2007). "The Rise of Service Employment and its Impact on Aggregate Productivity Growth." Structural Change and Economic Dynamics, 18: 438-59.

Schettkat, R. and Yocarini, L (2006). "The Shift to Services Employment: A review of the Literature." Structural Change and Economic Dynamics, 17: 127-47.

Singh, B (2012) "Challenges of Service-LEd Economic Development in India". 2nd International COnference on Economics, Trade and Development. IPEDR vol. 36.

Timmer, M. Inklaar, R. O'Mahony, M. and Ark BV(2010) "Economic Growth in Europe: A Comparative Industry Perspective". Cambridge, Cambridge University Press.

الجعفري محمود، العارضة ناصر (2002) "التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية– ماس.

الجعفري محمود، مكحول باسم، لافي دارين، عطياني نصر (2003) "قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية– ماس.